E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1999/11
7 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩
جنيف، ٥-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
الاجتماع المعني بالأعمال التي تضطلع بها حاليا منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية والوطنية ذات الصلة بالمؤشرات الأساسية لقياس التقدم المحرز في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة
نيويورك، ١٠ و ١١ أيار/ مايو ١٩٩٩

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة

استعراض نقدي للمؤشرات الإنمائية في إطار متابعة المؤتمرات**

تقرير الأمين العام

---

* E/1999/100.

** إن المشروع الأول لهذا التقرير قد استعرضه فريق خبراء معني بمؤشرات التنمية في اجتماعاته المعقودة في نيويورك في الفترة من ٨ إلى ١٠ آذار/ مارس عام ١٩٩٩ بدعوة من الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة. وترد قائمة الخبراء في المرفق الثاني بهذا التقرير. كما نوقش المشروع نفسه في خلال الدورة الثلاثين للجنة الإحصائية، المعقودة في نيويورك في الفترة من ١ إلى ٥ آذار/ مارس عام ١٩٩٩.

040599 040599 99-10015

موجز

تتسم المعلومات الدقيقة الآنية غير المتحيزة بأهميتها الشديدة لأجل اتخاذ قرارات السياسة العامة. وعلى وجه التحديد، فإنه لا غنى عن المؤشرات الإحصائية فيما يختص بمتابعة المؤتمرات. إذ لا يمكن إجراء تقييم موضوعي لمدى تحقيق الأهداف بدون البيانات المعيارية والمؤشرات الموثوق بها.

ولا يزال هناك، في وسط المنظمات الدولية، مجال لتحسين التنسيق في مجال جمع البيانات. ومثل هذا التنسيق يمكن أن يعزز كفاءة استعمال الموارد وأن يسهم في تخفيف العبء الواقع على البرامج الاحصائية القطرية. ويرى هذا التقرير أن هناك عدة حالات من عدم الاتساق فيما بين البيانات المعممة على الصعيد الدولي. إذ تؤدي التعاريف والمنهجيات غير المتسقة إلى فقدان المصداقية عندما تنتج وكالتان أو أكثر مؤشرات مختلفة للمفهوم "ذاته".

إلا أن المشكلات الرئيسية تتمثل في وجود فجوات خطيرة في قواعد البيانات الدولية. وهذه الفجوات تنتج مباشرة، في معظم الأحيان، من انعدام القاعدة الاحصائية الأساسية على الصعيد القطري. وهناك عدم تكافؤ هائل بين طلب المعلومات - الذي ما برح يزداد نتيجة للمؤتمرات العالمية - وقدرة معظم البلدان على التزويد بالمعلومات اللازمة. وهذا التقرير يقدم أمثلة تبين مدى العجز الشديد الذي يشعر به البلد - حتى ولو كان متقدما - إزاء جسامة الطلب على البيانات.

كما يستعرض هذا التقرير وسائل التنفيذ. وهو يخلص إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لتنفيذ أهداف المؤتمرات آخذة في التضاؤل، وبصفة عامة، انخفضت تلك المساعدة في عام ١٩٩٧ إلى ٠,٢٢ في المائة من مجموع النواتج المحلية الإجمالية للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهو ما يقل كثيرا على المستوى المستهدف وقدره ٠,٧ في المائة. ويلزم المزيد من العمل لتحسين أدوات الرصد في هذا المجال.

ويخلص التقرير إلى أن الخطوات التالية التي يمكن اتخاذها تندرج في فئتين عامتين، هما (أ) تحسين الشراكات على الصعيد الدولي؛ و (ب) تعزيز القدرة الإحصائية على الصعيد الدولي. ولأجل معالجة مختلف المشكلات المتصلة بأوجه عدم الاتساق، ينبغي قطع شوط طويل في مجال مواصلة التنسيق على الصعيد الدولي بشأن جمع البيانات وتطوير المفاهيم والأساليب. واقترح في هذا الصدد إنشاء محطة مؤشرات إنمائية مشتركة على الإنترنت. والتنسيق ضروري أيضا لتركيز طلبات المعلومات الموجهة إلى البلدان. وهذا التقرير لا يقترح أية هياكل تنسيقية جديدة، بل يوصي ببذل الجهود استنادا إلى الآليات الحاضرة. إلا أنه يؤكد أن تحسين التنسيق يتطلب الالتزام الحق والموارد الضرورية لتحقيقه.

والسبيل الوحيد لضمان توفير المعلومات الإحصائية بصورة روتينية هو بناء القدرة الإحصائية الوطنية. ولتعزيز هذه القدرة، يوصي التقرير بتكوين فريق عامل رفيع المستوى يتألف من ممثلي الوكالات المانحة الرئيسية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة لكي يزيد فعالية التنسيق بين البرامج القائمة في البلدان لجمع البيانات وبناء القدرات الإحصائية. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح التقرير وضع برنامج دولي يستهدف بناء القدرات الوطنية في مجالي التعداد والاستقصاء بالعينة.

ونظرا لما تتسم به مؤشرات التنمية من طابع شامل مصحوب ببعد معياري وبعد تنفيذي، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المحفل المناسب لاستعراض هذه المسألة من حيث التنفيذ والمتابعة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ -٥	٦
أولا - برامج إعداد المؤشرات على الصعيد الدولي	٦ -١٧	٧
ألف- بيان وصفي لبرامج المؤشرات المتصلة بالمؤتمرات	٨ -١١	٨
١- المبادرات المتعلقة بإعداد مؤشرات استجابة لمؤتمرات بعينها	٩	٨
٢- المبادرات الشاملة لعدة مؤتمرات	١٠ -١١	١٠
باء - الثغرات وأوجه التضارب الموجودة في المؤشرات على الصعيد الدولي	١٢ -١٧	١٠
١- الثغرات	١٣ -١٥	١١
٢- عدم الاتساق بين المؤشرات	١٦ -١٧	١٢
ثانيا - الحالة على الصعيد القطري	١٨ -٢٨	١٣
ألف- قدرة البلدان على إنتاج المؤشرات	١٩ -٢٠	١٣
باء - تأثير الإجراءات الدولية على الصعيد القطري	٢١ -٢٨	١٥
ثالثا - وسائل التنفيذ	٢٩ -٣٨	١٨
رابعا- الخطوات المقبلة الممكنة	٣٩ -٤٠	٢٣

الأطر

١	- مثال على مبادرة لإعداد مؤشرات لمتابعة مؤتمر: تقييم جهود توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠	٩
٢	- المشاكل الرئيسية التي تجري مناقشتها في الفرعين الأول والثاني	١٨
٣	- مبادرة الهدف ٢٠/٢٠	٢١
٤	- رصد الموارد المالية للمساعدة على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	٢٢

المحتويات (تابع)

الصفحة

المرفقات

الأول - قائمة مؤتمرات عالمية واتفاقيات وإعلانات مختارة ٣٠

الثاني - اجتماع فريق الخبراء المعني بمؤشرات التنمية، نيويورك، ٨-١٠ آذار/ مارس ١٩٩٩ ٣٢

الثالث - اختيار المؤشرات وتعميمها ٣٤

الرابع - عدد الأنشطة الدولية المضطلع بها لجمع البيانات، حسب المنظمة ٣٧

الخامس - أنشطة مختارة لإعداد مؤشرات مرتبطة بمتابعة مؤتمرات محددة ٣٨

السادس - المبادرات المشتركة بين المؤتمرات بشأن المؤشرات ٤٢

السابع - اتحاد مجموعات المؤشرات الأساسية (مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - الأمم المتحدة - البنك الدولي، والتقييم القطري المشترك لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع ٤٤

الثامن - توافر البيانات وحداثتها على الصعيد الدولي، بالنسبة لمؤشرات مختارة في مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا ٤٩

التاسع - أمثلة توضيحية تبين عدم الاتساق فيما بين المؤشرات الواردة في المنشورات الدولية ٥٣

العاشر - وصف مبادرات البيانات الدولية ٥٤

مقدمـــــة

١ - تمثل المؤشرات والإحصائيات[١] أدوات هامة تستعملها البلدان في عملياتها المتعلقة بصنع السياسات. فهي أولا تسمح بتقييم الحالة السائدة. وثانيا، تسمح، بتحديد أهداف سياسية معينة تحديدا كميا. وثالثا، وربما كان هذا هو الأهم، فإنها تصبح معايير لقياس التقدم المحرز باتجاه الهدف المحدد. وتقـــرر البلـــدان احتياجاتها من المؤشرات والإحصائيات حسب درجة تطورها الاجتماعي - الاقتصادي والإحصائي وحسب أولويات سياساتها.

٢ - كما تمثل المؤشرات شروطا مسبقة أساسية للقيام على الصعيد العالمي باستعراض التقدم المحرز في سبيل تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة، وكذلك لصنع القرارات، بما فيها القرارات المتعلقة بالتمويل. وقد أسفرت المؤتمرات ومؤتمرات القمة[٢] التي شهدها العقد الماضي عن وضع أهداف سياسية محددة. وفي كثير من الأحيان، كانت هذه الأهداف ذات طابع عام، إلا أنها أخذت في حالات معينة شكل الأهداف المحددة كميا[٣] ولذلك، دعت المؤتمرات البلدان والمنظمات الدولية إلى استحداث الإحصائيات والمؤشرات اللازمة وتحسينها[٤].

٣ - وقد سلم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مداولاته المتعلقة بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة، بأهمية مسألة الإحصائيات والمؤشرات[٥] وقرر أن يخصص لهذا الموضوع اجتماعا غير رسمي يعقده المجلس مع أفرقة من الخبراء. ولذلك، صدر التكليف بإعداد هذا التقرير لكي يتناول بطريقة شاملة ما تضطلع به منظومة الأمم المتحدة وخلافها من المؤسسات الدولية والوطنية ذات الصلة من أعمال تتعلق بالمؤشرات الأساسية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ المتابعة المنسقة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قمتها الرئيسية من جميع الجوانب، بما فيها وسائل التنفيذ في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من ميادين على جميع الصعد بهدف القيام، كخطوة أولى، بعملية حصر وتعيين للتداخل والازدواج والثغرات[٦].

٤ - ولم تسفر المحاولات المبذولة حتى الآن لتعريف المؤشر عن تعريف وحيد يستعمل على نطاق واسع. ومن واقع التعاريف العديدة المستعرضة، يمكن بصفة عامة القول بأن المؤشر يتصف بصفتين أساسيتين، هما:

(أ) أنه، على سبيل المثال، إحصائية أو حقيقة أو قياس أو مجموعة إحصائية (أي كمي) أو صورة من صور الدليل أو الإدراك (أي كيفي)؛

(ب) أن القصد منه هو توضيح الأهداف وتعريفها، وتقييم الوجهة الحاضرة والمقبلة فيما يختص بالأهداف والقيم، وتقييم برامج محددة، وإظهار التقدم، وقياس التغيرات في ظرف معين أو حالة معينة على مدى الزمن، وتحديد تأثير البرامج، ونقل الرسائل.

وفي حين أن من المسلم به أن المعلومات الكمية والمعلومات الكيفية لازمتان كلاهما لبعض أنواع التحليل الإنمائي، يركز هذا التقرير على المؤشرات الكمية التي تشمل نطاقا عريضا من المعلومات الإنمائية التي تتراوح بين الاحصائيات البسيطة والأرقام القياسية[٧].

٥ - والفرع الأول من هذا التقرير يبين المبادرات الدولية الجارية المتعلقة بالمؤشرات، ويبرز بعض المشكلات القائمة فيما يختص بالفجوات وأوجه عدم الاتساق فيما بين المؤشرات. أما الفصل الثاني، فيبين الحالة السائدة في عديد من البلدان النامية ويحلل تأثير أنشطة المنظمات الدولية على الصعيد القطري. ويوجز الإطار ٢، في نهاية الفرع الثاني، المشكلات الرئيسية القائمة على الصعيدين الدولي والوطني. ويتناول الفصل الثالث وسائل التنفيذ؛ في حين يناقش الفصل الرابع بعض الخطوات المقبلة الممكنة، بما فيها اقتراحات لبناء قدرة إحصائية على الصعيد القطري ولتحسين الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

أولا - برامج إعداد المؤشرات على الصعيد الدولي

٦ - ساهمت الأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات والصناديق والبرامج الدولية، دوما، في نشر المؤشرات من خلال المنشورات الدورية والتقارير التحليلية. وهذه المؤشرات تستند، بدرجة كبيرة، الى البيانات التي تستمدها من البلدان الوكالات المتخصصة (التي من نوع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)) وكذلك إدارات الأمانة العامة، واللجان الإقليمية. ومن خلال ترتيبات قديمة العهد، حددت الوكالات بوضوح مجالات المسؤولية بالنسبة لجمع البيانات من البلدان[٨] واطلاع سائر الوكالات والمنظمات عليها. وهذه البيانات تنشر إلكترونيا أو في حوليات، حيث تعتبر المصادر الرئيسية للمنشورات الهامة التي تصدرها الوكالات. أما المبادرات الأخرى - التي من قبيل "تقرير التنمية البشرية" الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و "مؤشرات التنمية في العالم" التي يصدرها البنك الدولي وتعتبر وسيلة هامة لنشر مؤشرات التنمية - فتستند أيضا الى قواعد البيانات هذه.

٧ - وكشفت قائمة بأنشطة جمع البيانات الإحصائية[٩]، وضعت عام ١٩٩٥، عما مجموعه ٣١٢ نشاطا لجمع البيانات أبلغت عنها المنظمات الدولية. وفي حين أن ١٩٥ نشاطا من أنشطة جمع البيانات نفذتها منظمات - كاللجان الإقليمية والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - لا تغطي إلا بلدانا مختارة، فإن ١١٧ من هذه الأنشطة نفذتها منظمات عالمية تغطي البلدان كافة. وترد في المرفق الرابع قائمة بالمنظمات التي تجمع بيانات من البلدان، مشفوعة بعدد الاستبيانات.

ألف - بيان وصفي لبرامج المؤشرات المتصلة بالمؤتمرات

٨ - تجاوبا مع المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة العالمية التي انعقدت مؤخرا، ازداد الطلب على المؤشرات في الساحة الدولية. ذلك أن متابعة بعض المؤتمرات التي انعقدت مؤخرا تستلزم عددا كبيرا من المؤشرات يتراوح بين ١٨ و ١٣٤ (انظر المرفق الخامس). وبعض هذه المؤشرات طالما قامت الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات المختصة بجمعها على الصعيد القطري وتصنيفها على الصعيد الدولي[١٠]. والواقع أن بعض أهداف المؤتمرات قد وضعت على أساس توافر بيانات في المجالات المناظرة. كذلك، وسعت منظمات دولية كثيرة نطاق عملها ليشمل تجميع مؤشرات إضافية لتقييم مدى التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف المؤتمرات. وهذه المبادرات تندرج قي فئتين رئيسيتين، هما: (أ) المبادرات التي تنفذها منظمات دولية استجابة لمؤتمر بعينه، (ب) والمبادرات التي تنفذ لرصد مجموعة من المؤتمرات بأسلوب متكامل.

١ - المبادرات المتعلقة بإعداد مؤشرات استجابة لمؤتمرات بعينها

٩ - يورد المرفق الخامس معلومات تفصيلية عن بعض المبادرات التي اتخذت كاستجابة مباشرة لمؤتمر معين. وقائمة المبادرات هذه (التي لا تتضمن مبادرات قطاعية وإقليمية كثيرة أخرى تتعلق بإعداد مؤشرات)[١١]، الى جانب العدد المناظر من المؤشرات، يوضحان بجلاء مدى العبء المحتمل الذي تمثله هذه المبادرات بالنسبة للبلدان. وبرامج المؤشرات التي توضع استجابة لمؤتمرات معينة تتباين من وكالة لأخرى. ومن الممكن تمييز ثلاثة أنواع من المبادرات، هي:

(أ) التوصية بوضع مجموعة أساسية من المؤشرات: تنشر الوكالة قائمة مقترحة من المؤشرات، مشفوعة بمبادئ توجيهية لتنفيذها. وهذه المبادرات لا تستتبع قيام المنظمات الدولية بعملية جديدة لجمع البيانات من البلدان. فهي تستهدف مساعدة البلدان على توفير المؤشرات ذات الصلة لصناع القرار في بلد ما، والتشجيع على زيادة استعمال البيانات داخل البلدان. ومن أمثلة هذه المبادرات تقييم جهود توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ (انظر الإطار ١)، وبرنامج العمل المتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة، ونظام المعلومات المتعلقة بسهولة التعرض لانعدام الأمن الغذائي وتحديد مواقع حدوثه، وهو النظام الذي سيوضع على الصعيد القطري كمتابعة لمؤتمر القمة العالمي للأغذية؛

الإطار ١ - مثال على مبادرة لإعداد مؤشرات لمتابعة مؤتمر: تقييم جهود توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠

كانت خطة تقييم جهود توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ قد وضعتها مجموعة استشارية تقنية مشتركة بين الوكالات مؤلفة من الوكالات الخمس الرئيسية الراعية لهذا التقييم، وهي اليونسكو واليونيسيف والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وعلى أساس أهداف هذا التقييم، اختارت المجموعة ١٨ مؤشرا أساسيا للتقييم، ووضعت المبادئ التوجيهية العامة والتقنية له، مشفوعة بتبويبات نموذجية للتقارير القطرية. واقترح أصلا إعداد ٤٧ مؤشرا. إلا أن هذا العدد جرى تخفيضه، نظرا للشواغل المتعلقة بعبء الإبلاغ.

كما طلبت المجموعة الاستشارية التقنية تطويع استبيانات اليونيسكو الإحصائية لعام ١٩٩٩ واستعمالها كأداة رئيسية لجمع الإحصائيات الإجمالية القطرية اللازمة لإعداد التقرير العالمي المتعلق بتقييم جهود توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠. وفي إطار استبيانات اليونسكو، يجري بصفة دورية جمع الإحصائيات اللازمة لا لمجرد استنباط ١٤ مؤشرا من الـ ١٨ مؤشرا أساسيا لعملية التقييم هذه، وإنما كذلك لاستنباط الإحصائيات المتعلقة بالتعليم الثانوي والجامعي التي تتجاوز نطاق تقييم جهود توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠.

وطُلب الى كل بلد تشكيل لجنة وطنية لتقييم جهود توفير التعليم للجميع تنفيذا لعملية التقييم هذه، ولإعداد التقرير القطري لذلك التقييم. وطُلب الى هذه اللجان أن تعمد، بانتظام، الى إشراك دوائر الإحصائيات التعليمية، بوزارة التعليم وبالهيئة الإحصائية القطرية، في جمع ووضع إحصائيات ومؤشرات عملية التقييم اللازمة. وفي أغلب الأحيان، تكون هذه الدوائر هي المسؤولة عن الرد على استبيانات اليونسكو الإحصائية السنوية.

(ب) إعادة تصنيف مجموعات المؤشرات الحالية: بهدف إنتاج منشورات أو قواعد بيانات جديدة لمتابعة المؤتمرات. ومن أمثلة هذا النوع من المبادرات: "تقرير العمالة في العالم، ١٩٩٨-١٩٩٩: الأهلية للعمل في الاقتصاد العالمي: مدى أهمية التدريب"[١٢]، الصادر عن منظمة العمل الدولية، الذي يتصدى للشاغل المتعلق بـ "موارد الرزق المستدامة" الذي أعرب عنه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ و "المرأة في العالم، ١٩٧٠-١٩٩٠"[١٣] (الصادر عام ١٩٩١)، و "المرأة في العالم، ١٩٩٥"[١٤] (الصادر عام ١٩٩٥)، وعدد ثالث تتولى إعداده إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. ومن المبادرات التي من نفس النوع، ولا تُتخذ استجابة لأي مؤتمر بعينه، نذكر تجميع المؤشرات من قبل مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا لرصد إنجاز البرامج ذات الأولوية للمبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات؛

(ج) وضع نشاط جديد لجمع البيانات: إن الوكالة تقوم، بمقتضى ولاياتها باختيار مجموعة من المؤشرات تقدر بالتحديد مدى التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف المؤتمرات، وتتولى جمع البيانات الأساسية من البلدان لتصنيف هذه المؤشرات. وبعد ذلك، يجري تصنيف هذه المؤشرات ونشرها دوريا أو عند اللزوم. ومن أمثلة ذلك: مجموعة المؤشرات التي تجمعها منظمة الصحة العالمية كل ثلاث سنوات من البلدان لتوجيه عملية تقييم استراتيجيات توفير الصحة للجميع؛ والمسح المتعدد المؤشرات لمجموعات من الأسر المعيشية برعاية اليونيسيف لمساعدة البلدان في الحصول على البيانات اللازمة لاستعراض تنفيذ أهداف منتصف العقد لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل؛ وقيام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بتجميع قائمة من المؤشرات استمرارا للأعمال التي بدأت كجزء من إعداد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

٢ - المبادرات الشاملة لعدة مؤتمرات

١٠ - اتـُخذت في الآونة الأخيرة مبادرات لاتباع نهج أكثر تكاملا، وذلك بمراعاة عدة مؤتمرات[١٥]. وتنطوي هذه الأعمال، بوجه عام، على التعاون بين الوكالات، وهي تستهدف تحديد مجموعة مشتركة من المؤشرات الخاصة بأهداف أربعة مؤتمرات أو أكثر. وآخر هذه المبادرات هي مؤشرات التقييم القطري المشترك لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية، ومؤشرات توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التي وضعتها فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التابعة للجنة التنسيق الإدارية، ومؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية، التي وضعت بالتعاون مع الأمم المتحدة والبنك الدولي. ويرد في المرفق السادس عرض لهذه المبادرات، يبين أغراضها وعدد المؤشرات التي تنطوي عليها.

١١ - وقد بذلت محاولات للتوفيق بين هذه المجموعات الأساسية. وعلى وجه الخصوص، أدت العملية التي جرت مؤخرا لتنقيح إطار مؤشرات التقييم القطري المشترك لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الى إدخال تحسينات كبيرة على التوفيق بين مؤشرات التقييم القطري المشترك، والقائمة الكبرى، وسائر مجموعات المؤشرات. وفي قائمة مؤشرات التقييم القطري المشترك لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائيـــة، استبعدت ٣ مؤشرات من مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا[١٦] ومؤشر واحد من المؤشرات الأساسيـــة الـ ٢١ ضمـــن مجموعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - الأمم المتحدة - البنك الدولي (انظر المرفق السابع).

باء - الثغرات وأوجه التضارب الموجودة في المؤشرات على الصعيد الدولي

١٢ - كان لشتى الأنشطة المتصلة بوضع المؤشرات، التي قامت بها المنظمات الدولية، فائدتها من نواح عدة. فقد ساعدت على زيادة استعمال الاحصائيات لا لمجرد استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف

المؤتمرات، وإنما كذلك لتصميم برامج الوكالات ومساهماتها على الصعيد القطري. وفضلا عن ذلك، أدت هذه الأنشطة الى إجراء مناقشات حول الاحتياجات من البيانات وضرورة تحسين التعاريف والأساليب وإجراءات التقييم. وبفضل زيادة الطلب على المؤشرات وعلى تعميمها تكشفت المشاكل المتعلقة بنطاق تغطية المجموعات الإحصائية وموثوقيتها وقابليتها للمقارنة بين فترات زمنية مختلفة وبين بلدان مختلفة. وهذا الفرع يتصدى بالمناقشة لمشكلتين رئيسيتين في المصنفات الدولية، هما الثغرات وأوجه التضارب بين المؤشرات[١٧]. ويشار في الفرع الرابع الى بعض أساليب حل هذه المشاكل.

١ - الثغرات

١٣ - تعزى الثغرات الموجودة في المعلومات الإحصائية على الصعيد الدولي الى: (أ) نقص البيانات على الصعيد القطري، (ب) عدم استجابة البلدان، (ج) عدم بذل جهد دولي منظم لتصنيف المؤشرات والاحصائيات المتعلقة بمواضيع معينة التي قد تكون متوافرة على الصعيد القطري. ومما لا شك فيه أن عدم الاستجابة هو نتاج عبء الإبلاغ الواقع على كاهل البلدان، حيث يرسل الى كل بلد ما يزيد على ١٠٠ استبيان (انظر الفقرة ٧ أعلاه)[١٨]. وقد خلص تحليل لقاعدة البيانات الدولية للشعبة الإحصائية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٨ الى أن البيانات القطرية الرسمية عن الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه المعياري ليست متوافرة عن أي سنة منذ عام ١٩٩٢ بالنسبة لـ ٦٦ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن أصل ١٨٥ دولة عضوا في الأمم المتحدة، لم يبلغ سوى ٨٢ دولة عن المجموعة الكاملة من البيانات الإجمالية الرئيسية للاقتصاد الكلي خلال السنوات الخمس الماضية[١٩]. وهذا رغم أن الاحصائيات الاقتصادية، لا سيما الحسابات القومية، هي مجالات إحصائية معروفة تماما ولها معايير ومنهجيات متعارف عليها دوليا، ولها تاريخ في جمع البيانات. كذلك، توجد مشاكل مشابهة في مجال الاحصائيات الديمغرافية.

١٤ - ومن الأمثلة الأخرى على ذلك محو أمية الكبار. فمن نظرة على حولية اليونيسكو الاحصائية لسنة ١٩٩٨، يتبين أن البيانات الوحيدة المتوافرة بالنسبة لنحو ٥٥ بلدا ناميا، من أصل ١٦٤ بلدا وإقليما مشمولا، تتمثل في تقديرات أو بيانات تشير الى عام ١٩٨٥ أو ما قبله[٢٠]. ومن تقييم لمدى توافر البيانات المتعلقة بـ ١٢ مؤشرا اجتماعيا واقتصاديا (تشمل مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا) تتكشف أمثلة أخرى دالة على وجود ثغرات خطيرة في بعض المؤشرات، وعلى ندرة آخر البيانات المتعلقة حتى بمواضيع تقليدية، مثل العمر المتوقع ونسبة العمالة الى السكان (انظر المرفق الثامن)، وهي مواضيع وضعت لها منذ أمد بعيد عملية منظمة لجمع البيانات.

١٥ - بل إن الثغرات أخطر في المجالات التي لا تتوافر لها آليات متبعة لجمع البيانات من البلدان، مثل متوسط عدد سنوات الدراسة المتممة، والقيمة المالية لسلة الأغذية اللازمة لتلبية الحاجة الغذائية الدنيا، ودخل الأسر المعيشية للفرد (المستوى والتوزيع). أما الأمثلة الأخرى فتتعلق، أساسا، بقضايا السياسة العامة "الجديدة" التي لا تتوافر لها مفاهيم وقياسات متفق عليها، كما هو الحال بالنسبة لشؤون الحكم، والعنف

الموجه ضد المرأة، والعمل غير المأجور. ومع ذلك، فإن مشاكل التعريف والقياس مستمرة حتى بالنسبة للقضايا التي جرت مناقشتها لبعض الوقت (مثل القطاع غير الرسمي، والفقر، والبيئة).

٢ - عدم الاتساق بين المؤشرات

١٦ - هنالك تداخل في أعمال المنظمات الدولية المتعلقة بالمؤشرات، تنتج عنه ازدواجية في جمع البيانات من البلدان أو في تعميم المؤشرات. ومن الواضح أن خطورة هذه الازدواجية متفاوتة ويمكن تبرير الازدواجية في تعميم البيانات لتوفيرها في أوسع دائرة ممكنة أو بأن منظمتين دوليتين متميزتين تتناولان ظواهر متماثلة من زاويتين مختلفتين[٢١]. وبالمثل، يمكن أن تؤدي الجهود المتوازية في انتقاء وتعريف مؤشرات جديدة، في مجال البيئة مثلا، إلى حفز المناقشات داخل منظومة الأمم المتحدة، في ظروف معينة، وإلى إيجاد مجموعات منها أكثر ملاءمة وأوسع قبولا. ومن جهة أخرى، يصعب جدا تبرير الازدواجية في جمع البيانات الأساسية ومعالجتها. فهذا لا يؤدي فقط إلى عدم اتساق البيانات المنشورة وإرباك المتلقين لها بل ويسبب اختلالات في الموارد الوطنية وضغوطا على إمكانيات البلدان أيضا بلا داع.

١٧ - يقدم المرفق التاسع أمثلة توضيحية لعدم اتساق مؤشرات قدمتها منظمات دولية مختلفة. وتوجد أسباب عديدة لظهور مؤشرات تبدو متطابقة لكنها تورد أرقاما متباينة في المطبوعات الدولية، وذلك على النحو الآتي:

(أ) ربما تعكس المؤشرات في واقع الأمر ظواهر متميزة برغم أنها تبدو واحدة: مثل أن يُقيَّم متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدولار الولايات المتحدة. فالمؤشر المبني على سعر الصرف السوقي والمؤشر المبني على "تعادل القوة الشرائية" يخدمان غرضين مختلفين. ويساعد التحديد الدقيق للمؤشر المعني هنا على تفادي الخلط وسوء الفهم؛

(ب) ربما تنطبق تعاريف مختلفة على المؤشر الواحد: مثل القول بأن إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة من المؤشرات الصحية الهامة. ولكن لا يوجد حتى الآن تعريف واحد أو متفق عليه عموما لعبارة "إمكانية الحصول على". فقد يكون المعيار المستعمل هو طول المسافة التي يجب قطعها سيرا من مسكن الأسرة إلى مصدر المياه في بعض الحالات؛ وقد يكون المعيار هو الوقت الذي يتطلبه السير من السكن إلى مصدر المياه في حالات أخرى[٢٢]؛

(ج) ربما يكون عدم الاتساق آتيا من المستوى الوطني حيث لا تتسق مصادرها الوطنية. وتنحو المنظمات الدولية المختلفة إلى إقامة اتصالات مختلفة على الصعيد الوطني تحصل من ورائها على البيانات، مثلما يحدث أحيانا بالنسبة لأرقام الحسابات الوطنية التي يمكن استقاؤها من مكتب الإحصاء الوطني أو من المصرف المركزي؛

(د) ربما تستعمل أساليب مختلفة للتجميع أو التقييم على الصعيد الدولي: كثيرا ما تُجري المنظمات الدولية تقييمها الخاص لمؤشرات بلد ما، بسبب عدم توافر المعلومات الأساسية أو عدم توافر التفاصيل الكافية (على سبيل المثال فيما يختص بشمولها للبلد أو تواترها) أو بسبب الحاجة إلى توحيدها لضمان إمكانية مقارنتها على الصعيد الدولي أو استخلاص قيم إجمالية على صعيد المنطقة أو العالم؛

(هـ) ربما تختلف توقيتات الحصول على البيانات الأساسية خلال دورة المعالجة: قد تشير بيانات بلد ما إلى تقديرات مؤقتة أو قد تشير إلى تقديرات نهائية لفترة إسناد معينة، حسب الوقت الذي طلبت فيه المنظمة الدولية بيانات البلد.

ثانيا - الحالة على الصعيد القطري

١٨ - إن قدرة البلدان على مواجهة تحديات التنمية، المتمثلة في زيادة و/أو تغير الطلب على المؤشرات، تتوقف بصورة حاسمة على وجود البيانات الأساسية التي تُجمع عن طريق نظام إحصائي وطني مستقر تماما. بينما تجد بلدان كثيرة صعوبات في تلبية طلبها على الإحصائيات لأسباب داخلية وخارجية حتى بدون الطلبات الإضافية التي تفرضها عليها قرارات المؤتمرات. وبرغم أن المنظمات الدولية تساعد منذ زمن بعيد في أنشطة جمع البيانات على الصعيد القطري لا تزال مشاكل نوعية البيانات وحداثتها وتوافرها قائمة.

ألف - قدرة البلدان على إنتاج المؤشرات

١٩ - إن إمكانيات البلدان على الاستجابة لضغوط الطلب تتوقف كثيرا على مدى تطور المصادر الرئيسية الثلاث للبيانات، وهي: (أ) التعدادات و (ب) الاستقصاء بالعينة و (ج) السجلات الإدارية. وفيما يختص بهذه المصادر الرئيسية الثلاث نجد أن:

(أ) التعداد السكاني هو المصدر الأكثر شيوعا الذي يستعمل لتقديم المعلومات عن حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي وعن خصائصهم الأساسية، كالعمر والحالة الزواجية والمستوى التعليمي. ومع ذلك، ليس بمقدور جميع البلدان إجراء تعدادات بالفاصل الزمني المفضل، وهو كل ١٠ سنوات[٢٣]. وحيث أنه لم تجر تعدادات في ٣٥ بلدا ومنطقة في دورة تعدادات عام ١٩٩٠ (أي خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤) كما لم يحدد ١٩ بلدا بعد أي موعد لدورة تعداد عام ٢٠٠٠ (١٩٩٥-٢٠٠٤)[٢٤]؛

(ب) بالإضافة إلى التعدادات السكانية، لا غنى عن الاستقصاء الوطني بالعينة لجمع المعلومات عن المسائل الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية ومسائل أخرى متنوعة - وتجري بلدان نامية كثيرة عمليات الاستقصاء هذه كجزء لا يتجزأ من برامجها الإحصائية الوطنية. غير أن إدخال التحسينات مطلوب في أحيان كثيرة فيما يختص بتغطية المواضيع وأهمية المفاهيم والتعاريف وشمول مجموعات معينة وتوزيع

النتائج في حينه. وغالبا ما تعتمد البلدان النامية في بعض عمليات الاستقصاء، التي من قبيل الاستقصاء بالعينة للأسر المعيشية، على الدعم الخارجي. وعليه، فإن توقيت عمليات الاستقصاء هذه ونطاق المسائل قد لا يلبيان بدرجة كافية الاحتياجات من البيانات اللازمة للتخطيط الإنمائي بصفة عامة أو لمتابعة المؤتمرات بصفة خاصة. وعلاوة على ذلك، تتطلب بعض المسائل إجراء عمليات استقصاء على فاصل زمني أقصر كثيرا مما تستطيع بلدان كثيرة دعمه. ومثال ذلك الحاجة لإجراء استقصاء للعمالة ربع سنوي على الأقل، بغرض مجارات التحولات الموسمية والتغيرات الزمنية للأنشطة الاقتصادية في البلدان التي تعتمد اقتصاديا على الزراعة في الغالب؛

(ج) تحتاج السجلات الإدارية التي من قبيل السجل المدني وسجلات التعليم والعمل إلى تحسينات جوهرية في بلدان عديدة لكي تصبح مصادر عملية للمعلومات. فالسجل المدني، كمصدر بيانات رئيسي لبيانات مؤشرات مثل معدلات وفيات الأمومة ووفيات الرضع ووفيات الأطفال ومعدلات الخصوبة، لا يزال ضعيفا في كثير من البلدان النامية ويكاد ينعدم تماما خارج المناطق الحضرية. ففي ٤٦ بلدا من أصل ١٨٤ بلدا قدمت تقاريرها، يغطي السجل أقل من ٩٠ في المائة من مجموع المواليد؛ وفي ٤٥ بلدا من أصل ١٧٩ بلدا قدمت تقاريرها يغطي السجل أقل من ٩٠ في المائة من مجموع الوفيات[٢٥]. ويمكن أن تُقدم التقارير الإدارية، سنويا على أقل تقدير، وبعد تطويرها، معلومات عن الإحصائيات الحيوية وإحصائيات تغطي قطاعات مثل التعليم والصحة والعمل، وبشأن مواضيع مثل الهجرة واللاجئين وتطوير المشاريع التجارية.

٢٠ - يمكن تلخيص المشاكل الرئيسية للبيانات الوطنية بالارتباط بـ (أ) توافر البيانات، (ب) مدى شمول التغطية فيما يختص بالمناطق الجغرافية والفئات الفرعية السكانية، (ج) ملاءمة مفاهيم وأساليب جمع البيانات، (د) توافر البيانات في حينه، (هـ) إمكانية مقارنة البيانات ذات المصادر المختلفة، (و) وإمكانية الحصول على البيانات. ويمكن وصف هذه العوامل على النحو التالي:

(أ) توافر البيانات: ويتعلق بتغطية المواضيع والمسائل ضمن النظام الإحصائي والأعوام التي تتوافر عنها بيانات. وكثيرا ما تتحكم عوامل اقتصادية وتاريخية معا في توافر البيانات. وبصفة عامة، فإنه نظرا لأن الأنشطة الإحصائية لا تجد في كثير من الأحيان التمويل الكافي، وهو ما ينطبق حتى على البلدان المتقدمة النمو أيضا لكنه يعني البلدان النامية بصورة خاصة، تقوم النظم الإحصائية بترشيد الموارد القاصرة بالحد من عدد المسائل التي تجري تغطيتها وتواتر ممارسة جمع البيانات. وتقتصر التغطية أحيانا على المواضيع التي تتوافر في مجالها خبرة وطنية أو معايير وتوصيات دولية تسهل جمع البيانات أو يتاح دعم خارجي لها. وهنالك أيضا حالات (مثل الفقر، والعزل الاجتماعي، والعنف ضد المرأة، والبيئة) تعتبر حديثة نسبيا فيما يختص بالطلب على بيانات لمواضيع محددة وتتسم بمحدودية الخبرة في كيفية جمع البيانات أو عدم وضع واختبار مفاهيم وأساليب ملائمة لها؛

(ب) التغطية الشاملة: هي أهم ما تتسم به البيانات التي يتم الحصول عليها من السجلات الحيوية والمدنية والبيانات الإدارية، التي لا تزال حتى الآن لا توفر تغطية جغرافية كاملة في العديد من البلدان. وفضلا عن ذلك، فإن استقصاءات العيّنة، والدراسات النوعية، التي من قبيل نهج التقييم السريع، تشكّل مصادر مشتركة للبيانات المتعلقة بعدد كبير من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية. ولكن نطاقها لا يتسع دائما ما يكفي لتوفير تقديرات أو مؤشرات موثوقة بشأن فئات سكانية صغيرة، مثل السكان الأصليين، أو بشأن خصائص مثل العجز الذي يؤثر في جزء ضئيل من السكان.

(ج) مدى أهمية المفاهيم والأساليب: ينبغي اختبار المقاييس الدولية المتعلقة بالمفاهيم ومواءمتها مع الظروف الوطنية لتفادي التقديرات المتحيزة. وعلى سبيل المثال، ونظرا لأن الأنشطة الاقتصادية التي تضطلع بها المرأة في العديد من البلدان النامية كثيرا ما تكون موسمية أو متقطعة وكثيرا ما تكون في مجال العمل بدون أجر، فإنه ينبغي تدريب العدادين تدريبا خاصا على إدراج عنصر مشاركة المرأة؛

(د) آنية البيانات: يتعلق ذلك بالفاصل الزمني بين جمع البيانات الفعلي وإصدار النتائج. وهذه المسألة أوثق صلة ببعض المؤشرات دون غيرها. فبينما لا تتغير مؤشرات هيكلية مثل معدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة إلا ببطء على مر الزمن، قد تتغير بسرعة بقية المؤشرات، ومنها على سبيل المثال مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي وإنتاج الأغذية؛ وبالتالي ينبغي قياسها بصورة متكررة حتى تظل مفيدة؛

(هـ) إمكانية مقارنة المصادر المختلفة: وتطرح هذه المسألة مشكلة عند الجمع بين مصادر مختلفة. ولضمان تطبيق مفاهيم قابلة للمقارنة ينبغي تحسين التنسيق فيما بين منتجي البيانات على الصعيد الوطني. وعندما يتم الجمع بين مصادر مختلفة، ينبغي تنبيه مستعملي البيانات إلى الفروق القائمة بينها وإلى ما يترتب على ذلك من آثار؛

(و) إمكانية الوصول إلى البيانات: لا تستهل البيانات القائمة عموما استهلالا كاملا. فمن جهة يعزى استعمال البيانات الناقص إلى عدم إدراك المستعملين لكامل نطاق البيانات المتاحة، بما في ذلك أشكال البيانات المنشورة وغير المنشورة، بينما يعزى من جهة أخرى إلى أن البيانات لا تقدم بالأشكال التي يحتاجها المستعملون.

باء - تأثير الإجراءات الدولية على الصعيد القطري

٢١ - على مدى العقود الثلاثة الأخيرة على الأقل، قدمت المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية الدعم إلى البلدان لتحسين توافر البيانات ونوعيتها. ويمكن تصنيف برامج الدعم المقدم من المنظمات ضمن فئتين هما: (أ) الحزم المولدة والموحدة دوليا المتعلقة بجمع بيانات عن مواضيع محددة و (ب) المساعدة الرامية إلى تعزيز القدرة على جمع البيانات في قطر بعينه أو التي تستهدف بذل محاولة محددة في مجال جمع البيانات ضمن البرنامج الإحصائي العادي لأي من الأقطار.

٢٢ - والفئة الأولى تشمل الاستقصاءات الديمغرافية والصحية، التي حلت محل استقصاءات الخصوبة في العالم؛ ودراسات قياس مستويات المعيشة؛ والاستقصاءات المتعددة المؤشرات لمجموعات من الأسر المعيشية[٢٦]؛ وبرنامج المقارنات الدولية. وقد قُدم الدعم التقني والمالي لضمان تنفيذ هذه البرامج. وعلى الرغم من أن هذه البرامج يمكن أن تشمل عنصرا يتعلق ببناء القدرات، فإن الهدف الرئيسي منها هو توليد البيانات بشأن الموضوع المحدد. ولذلك، فإن المساعدة كثيرا ما تقدم خارج البرنامج العادي لجمع البيانات الجاري تنفيذه فعلا في القطر. وعلى الرغم من أن 'النظام العام لتعميم البيانات'، ليس عملية جمع بيانات فإنه أيضا مدرج هنا بوصفه مبادرة دولية الهدف منها تحسين تعميم البيانات الوطنية. ويتضمن المرفق العاشر بيانا أوفى بهذه الأنشطة.

٢٣ - أما الفئة الثانية فتشمل الدعم المالي الذي تقدمه المنظمات الدولية إلى البلدان في شكل استجابة مباشرة لطلبها. وكثيرا ما يهدف هذا الدعم إلى مساعدة البلدان في مجال جمع البيانات بوسيلة أو أكثر من الوسائل التالية: التعداد السكاني؛ وأنواع محددة من استقصاءات الأسر المعيشية؛ والاستقصاءات المتعلقة بالمشاريع الاقتصادية؛ والتسجيل المدني والحيوي؛ وغير ذلك من المصادر الإدارية. وهناك العديد من الوكالات والمنظمات الدولية التي تقدم الدعم إلى البلدان النامية فيما يتعلق بجمع البيانات الأساسية المطلوبة التي تحتاجها لتخطيط البرامج الإنمائية ورصدها، وبناء القدرة الوطنية على إنتاج البيانات الضرورية بانتظام.

٢٤ - وبالإضافة إلى الدعم المالي الذي تحصل عليه البلدان، تقدم وكالات متخصصة كثيرة والأمانة العامة للأمم المتحدة التوجيه الفني من خلال الكتيبات والأدلة. والغرض من هذه الوثائق الفنية هو نشر المعلومات بشأن المفاهيم والتعاريف والأساليب المتعلقة بجمع وتحليل البيانات بشأن مواضيع مختلفة. ويجري تقديم المزيد من الدعم التقني عن طريق حلقات العمل التدريبية وبرامج التعاون التقني المباشر.

٢٥ - ولا شك أنه كان للعمل الدولي المبيَّن أعلاه تأثير إيجابي على النظم الإحصائية الوطنية، مما أتاح المزيد من البيانات بشأن مواضيع مختارة وبناء القدرات الإحصائية الوطنية في بعض الحالات. بيد أن الموارد وبرامج توجيه المساعدة لم تلائم دائما الاحتياجات الداخلية للبلدان وما يرد عليها من طلبات خارجية. وما دامت اهتمامات المنظمات الدولية موافقة لأولويات السياسات الوطنية، فإن الاحتياجات الوطنية من البيانات تلبى؛ أما إذا كانت هذه الاهتمامات مخالفة للأولويات الوطنية فثمة خطر جدي يتهدد هذه البلدان ويتمثل في تحويل الموارد البشرية النادرة إلى مجالات النشاط الإحصائي ذات الأولوية القطرية الدنيا.

٢٦ - وبصورة عامة، ينبغي زيادة التأكيد على بناء قدرات البلدان فيما يتعلق بجميع مراحل عملية المعلومات، بدءا بجمع البيانات ووصولا إلى تحليل ونشر الإحصائيات والمؤشرات. ولا يمكن بناء القدرات إذا كانت البيانات تجهز وتحلل خارج البلد أو إذا لم يشترك الجهاز الإحصائي الرسمي في عملية جمع

البيانات. ويمكن أن يحدث ذلك عندما تمنح عقود جمع البيانات لمؤسسات من خارج الجهاز الإحصائي الرسمي بناء على مناقصة مفتوحة.

٢٧ - وتشكل التناقضات بين الإحصائيات والمؤشرات الواردة من المصادر الوطنية والإحصائيات والمؤشرات الواردة من المصادر الدولية مصدرا آخر من مصادر القلق. وعلى سبيل المثال، قدرت إحدى الوكالات الدولية في بلد ما أن ٥١ في المائة من السكان يعيشون دون عتبة الفقر، وعلى العكس من ذلك، فإنه وفقا لمصدر حكومي، واستنـــادا إلى استقصاء وطني، بلغت تلك النسبة فيما يتعلق بالمؤشر نفسه ٢٠ في المائة. ويمكن أن تنشأ مثل هذه التناقضات عندما تقوم منظمات بجمع بياناتها الخاصة بها على الصعيد القطري أو بإدخال تعديلات على البيانات الأساسية التي توفرها البلدان وإجراء بتقديراتها الخاصة على أساس أنماط معيَّنة. وفي حين يجري التسليم على نطاق واسع بالحاجة إلى سلسلة من البيانات الدولية المعدلة، فإن ذلك يمكن أن يسبب إرباكا لمستعملي البيانات عندما لا يكون التمييز بين البيانات المعدلة والبيانات الأساسية واضحا. وعلاوة على ذلك، فإن التناقضات في البيانات المنشورة التي تكون شديدة وتظل دون تفسير تضعف موثوقية الإحصائيات الوطنية. ويمكن الاستفادة في هذا الصدد من إبرام اتفاقات بشأن معايير دولية لتعريف المؤشرات وقياسها وبشأن التصنيف الواضح والملاحظات المتعلقة بمصادر البيانات.

٢٨ - ومجموعات المؤشرات التي توضع لأغراض المقارنة الشاملة لعدة بلدان تستعمل أحيانا التقديرات غير المباشرة والتقديرات القائمة على نموذج لسد الفجوات في البيانات الأساسية. ومن جهة، يكون ذلك في كثير من الحالات أفضل ما يمكن عمله للحصول على استعراض عام متسق يشمل عدة بلدان؛ ومن جهة أخرى، فإن ذلك يشكّل في المقام الأول بديلا ضعيفا عن البيانات الجيدة. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن البلـدان أصبحت تدرك أن تقديـرات دوليـــة أصبحت تُنشر ولأنـه أصبـح مفهوما على نطاق واسع أن الإحصائيات المنشورة على الصعيد الدولي أكثر موثوقية، فإن ذلك قد لا يشجع البلدان على إبلاغ البيانات أو بذل المزيد من الجهود لتحسين جمعها للبيانات.

الإطار ٢ - المشاكل الرئيسية التي تجري مناقشتها في الفرعين الأول والثاني

تتمثل المشاكل الرئيسية التي تجري مناقشتها في الفرعين الأول والثاني فيما يلي:

- **نقص المعلومات الأساسية: لا تتوافر المعلومات الأساسية في عدد وفير من البلدان، لا سيما في المجالات "الحديثة" التي تهتم بها السياسة العامة (مثل البيئة، ونوع الجنس، والفقر)؛**

- **كثرة المؤشرات: كثيرا ما يتسبب القدر الكبير من مؤشرات التنمية ونقص المعلومات عن كيفية ارتباط المتماثل منها في صعوبة استعمال المحللين وصانعي القرار لها وفي إرباكهم؛**

- **زيادة الأعباء على النظم الإحصائية الوطنية: تزيد الطلبات المتنافسة وكثرة مجموعات المؤشرات المصاغة دوليا من أعباء الإبلاغ الواقعة على كاهل الوكالات الإحصائية الوطنية؛**

- **الجهود التي تبذلها بعض المنظمات الدولية في مجال جمع المعلومات لأغراض معينة من أجل تلبية احتياجاتها من المعلومات: هذه الجهود تزيد من الأعباء المفروضة على الموارد المالية والبشرية المحدودة ومن ثم تتداخل مع البرامج الإحصائية الوطنية العادية؛**

- **أوجه عدم الاتساق بين المؤشرات: إن إمكانية وجود اختلافات في تعريف المفاهيم التي قامت عليها المؤشرات، وفي استعمال مصادر البيانات وفي أسلوب تجميعها وفي التواتر الدوري وما إلى ذلك، حتى عند الإحالة إلى مؤشرات تبدو متطابقة، تؤدي إلى اختلاف القيم العددية؛**

- **سلامة المؤشرات: لا يجري دائما تحديد المصادر أو التعاريف أو أساليب التجميع/التقييم. ومن شأن الافتقار إلى الإحالة بطريقة مناسبة وإلى الحواشي الفنية وأن يحرم المستعمل من إمكانية إجراء تقييم جيد مستنير.**

ثالثا - وسائل التنفيذ

٢٩ - حددت المؤتمرات المعقودة خلال التسعينات عددا كبيرا من الأهداف التي يتعين تحقيقها على مدى السنوات المقبلة. وقد ركزت الأفرع السابقة من هذا التقرير على مؤشرات قياس التقدم المحرز في اتجاه تحقيق هذه الأهداف، وحللت في هذا السياق القدرة الإحصائية لدى البلدان النامية. غير أن المؤتمرات سلمت في الوقت نفسه بأن بلوغ هذه الأهداف يتطلب التشجيع على تهيئة بيئة وطنية ودولية مواتية، وسلمت بأن كل بلد يتحمل في نهاية المطاف مسؤوليات أولية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أنه على الرغم من أهمية السياسات المحلية، أكدت المؤتمرات أهمية وجود بيئة اقتصادية دولية مواتية وأهمية التعاون الدولي لتحقيق أهداف المؤتمرات.

٣٠ - وفي هذا الصدد، تعهدت البلدان المتقدمة النمو في هذه المؤتمرات بدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق أهداف المؤتمرات. وتعدى نوع الدعم المتعهد به التعاون التقني والمالي، ليشمل العمل على تحرير التجارة وتعزيز الاستقرار المالي وتحسين التعاون على صياغة سياسات الاقتصاد الكلي. ولا بد أيضا من استعراض مدى الوفاء بتعهدات الدعم هذه.

٣١ - ورصد التقدم المحرز في سبيل التشجيع على تهيئة بيئة وطنية ودولية مواتية لتحقيق أهداف المؤتمرات يتعدى نطاق هذا التقرير. وتجري معالجته في تقارير أخرى معروضة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منها على الأخص "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم". أما هذا التقرير، فيلقي الضوء على بضع مسائل تتصل برصد التعهدات التي قدمتها البلدان المتقدمة النمو في مجال الموارد.

٣٢ - وتلزم موارد مالية ضخمة لبلوغ أهداف المؤتمرات. وقد أجريت التقديرات الأولية لها وقت انعقاد المؤتمرات[٢٧]. وعلى الرغم من أن من المسلَّم به بصفة عامة أن أهم الإسهامات في التنمية يجب أن تقدمها البلدان النامية أنفسها، هناك حاجة إلى الموارد الخارجية في العديد من البلدان. وفي هذا الصدد، يذكر تقرير عام ١٩٩٨ الصادر عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٢٨] أن "المعونة التي تستهدف أكثر البلدان احتياجا، وتركز على الأهداف الإنمائية المتفق عليها، وتقدم في سياق تحسين الجهود والسياسات المحلية، يمكن أن تكون هي العامل المؤثر في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها أو الفشل في ذلك".

٣٣ - وعلى الرغم من ضرورة الاضطلاع بالمزيد من الأعمال لرصد الموارد التي يجري تخصيصها لتحقيق الأهداف، بيَّنت التحليلات الأولية التي أجرتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه بينما وجه المزيد من المعونات إلى القطاع الاجتماعي، انخفضت بدرجة طفيفة حصة المعونة الموجهة إلى أكثر البلدان ابتعادا عن الأهداف (حتى في إطار حجم المعونة المتناقص) مما يزيد كثيرا من صعوبة تحقيق الأهداف.

٣٤ - ومؤشر تدفقات المعونة المباشر حقا هو حصة المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها البلد المانح كنسبة مئوية من ناتجه القومي الإجمالي، وهو ما حددت له الأمم المتحدة هدفا يبلغ ٠,٧ في المائة. وتقوم لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي برصد هذا المؤشر باستمرار. وتبيَّن أن أربعة فقط من المانحين الثنائيين هم الذين يحققون هذا الهدف. ومما يثير القلق الشديد أن المساعدة الإنمائية الدولية في انخفاض مستمر منذ أكثر من خمس سنوات[٢٩]. فقد انخفضت تلك المساعدة حتى وصلت إلى ٠,٢٢ في المائة من مجموع النواتج القومية الإجمالية لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية في عام ١٩٩٧، وهذه هي أقل نسبة مئوية بلغتها على الإطلاق. وأسهم في هذا الانخفاض

الاقتطاعات التي شهدتها بصفة خاصة ميزانيات بعض بلدان مجموعة البلدان الصناعية الكبرى السبعة. وعلى الرغم من زيادة الاستثمارات المباشرة الأجنبية، فإنها متقلبة إلى حد كبير ولا تؤثر بأي حال على أفقر البلدان إلا تأثيرا هامشيا، ولا تسهم كثيرا في الاستثمارات الأساسية في مجال التنمية الاجتماعية أو البيئية. كما أن تلك الاستثمارات لا تخدم التحسينات المؤسسية العامة، التي من قبيل قدرة البلد الإحصائية على سبيل المثال. وبالإضافة إلى تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية، لا تزال خدمة الدين في العديد من البلدان الفقيرة تقلل المتاح من الموارد المحلية اللازمة لتنفيذ أهداف المؤتمرات، على الرغم من مختلف المبادرات التي اتخذت لمعالجة مشاكل المديونية الخارجية للبلدان النامية.

٣٥ - وهناك مؤشر آخر يتسم بطبيعته النوعية أكثر من المؤشر السابق في مجال تعهد المانحين، يتمثل في تخصيص موارد أندر من ذي قبل للحد من الفقر ولتوفير الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية (انظر الإطار ٣). وقد تعهدت لجنة المساعدة الإنمائية - من خلال النظام الذي أعدته لتسجيل تدفقات المعونة المقدمة من كلا المانحين الثنائيين والمانحين المتعددي الأطراف - بعمل المزيد فيما يتعلق بالإسهام بالمعونة وغيرها من الموارد لتحقيق نتائج المؤتمرات، كما تعهدت بالإبلاغ عن ذلك بصورة دورية.

الإطار ٣ - مبادرة الهدف ٢٠/٢٠

تطالب مبادرة الهدف ٢٠/٢٠ الحكومات والمانحين بتخصيص ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من إنفاقها العام ومساعدتها الإنمائية الرسمية، على التوالي، للخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك الصحة الإنجابية والبرامج السكانية وبرامج التغذية ومياه الشرب المأمونة والصرف الصحي). وتبين الإحصائيات الواردة من نحو ٣٠ بلدا أن الحكومات تخصص من ١٢ إلى ١٤ في المائة في المتوسط للخدمات الاجتماعية الأساسية، وهذا يقل عما يلزم لبلوغ هدف تغطية الكافة بالخدمات الاجتماعية الأساسية خلال السنوات العشر أو الـ ١٥ سنة المقبلة. وتقدر حصة المانحين بـ ١٥ في المائة.

ووفقا لما ذكرته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يوجد اتجاه نحو تحسين تحديد الأهداف التي ستستخدم فيها موارد المساعدة فيما يتعلق بمعالجة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. غير أنه لا بد لمعظم المانحين من زيادة حصة إسهامهم بالموارد الموجهة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية زيادة شديدة - بل ومضاعفتها حسبما يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينبغي أيضا لمبادرة الهدف ٢٠/٢٠ أن تساعد الحكومات على تحسين حصة الموارد المحلية المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد طلب اجتماع هانوي المعني بمبادرة الهدف ٢٠/٢٠ من الحكومات أن تصلح عمليات الميزانية التي تجريها لتكفل منح أولوية عليا للخدمات الاجتماعية الأساسية.

وهناك حاجة إلى موالاة تحسين نظم جمع المعلومات والإبلاغ المتعلقة بالمبادرة، على الصعيد القطري ومن جانب المانحين على السواء[أ]. ووفقا لما ذكرته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لا تتوافر مثلا في هذه المرحلة بيانات عن التخصيص القطاعي للمعونة المتعددة الأطراف إلا لدى البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، وهي ليست متاحة لمنظمات الأمم المتحدة (على الرغم من أن البعض منها يقدم تقديرات في هذا الصدد).

(أ) اجتماع هانوي المعني بمبادرة الهدف ٢٠/٢٠، ٢٧-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، مشروع التقرير.

٣٦ - ورصد الموارد الموجهة لتنفيذ أهداف مؤتمرات رئيسية معينة أمر بالغ الصعوبة. وما برح صندوق الأمم المتحدة للسكان يبذل بعض الجهد لرصد تدفق الموارد المخصصة للمجالات السكانية الأربعة، التي قدرت تكاليفها في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٣٠] (انظر الإطار ٤). وفيما يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١[٣١]، تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة باستعراض حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للمجالات الرئيسية من ذلك الجدول، على أساس

البيانات المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف الاستبيان المعتمد مؤخرا فيما يتعلق بتنفيذ منهاج عمل بيجين[٣٢] إلى جمع المعلومات عن النسبة المئوية المخصصة من الميزانية عموما للسياسات/البرامج الموجهة للنساء خصيصا.

الإطار ٤ - رصد الموارد المالية للمساعدة على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

بناء على طلب لجنة السكان والتنمية، يرصد صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة الخارجية المخصصة للأنشطة السكانية. كما يقيّم الصندوق تدفقات الموارد المحلية المقدمة من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، من خلال نظام للبيانات يجري تحسينه باستمرار كان قد تم وضعه بالتعاون مع منظمة حكومية دولية من هولندا.

وتكشف التقييمات التي تمت لاستعراض السنوات الخمس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية عن زيادة المساعدة الدولية المخصصة للسكان والصحة الإنجابية بنسبة ٥٤ في المائة عما كانت عليه قبل انعقاد المؤتمر، فتجاوزت قليلا البليوني دولار في عام ١٩٩٦، وهذا يمثل بالكاد ٣٥ في المائة من الهدف المتفق عليه في القاهرة للمساعدة الدولية. ثم انخفض هذا الرقم إلى ١,٩ بليون دولار في عام ١٩٩٧.

وتقدر الموارد المالية المحلية المقدمة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية بما يقرب من ٧ بلايين دولار سنويا خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، بينما يقدر أن الأفراد والأسر المعيشية يقدمون بليون دولار أخرى.

٣٧ - تشتمل المبادرات الأخرى التي قدمتها مؤخرا البلدان المتقدمة النمو على العمل على زيادة الاتساق بين التعاون الإنمائي والتجارة وسياسات الاستثمار. وفي اجتماع عام ١٩٩٨ الذي عقدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، طلب وزراء البلدان الأعضاء في المنظمة "تقريرا في عام ١٩٩٩ عن الصلات القائمة بين التجارة والاستثمار والتنمية، وعن الدور الذي تستطيع المنظمة أن تؤديه للتشجيع على زيادة ترابط السياسات" (البيان الوزاري). ومن شأن ذلك أن يساعد على تلبية الدعوة التي وجهها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٧ لزيادة الترابط بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية والمالية والإنمائية، لا سيما من أجل بلوغ الحد الأقصى من تأثير التعاون الإنمائي[٣٣].

٣٨ - وفي النهاية، يجدر بالملاحظة أنه يجري رصد اتجاهات الإنفاق العام (الاجتماعي والبيئي) وإجمالي المدخرات المحلية، والمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من المصادر المالية الخارجية، فضلا عن الجهود المبذولة لحل مشكلة المديونية الخارجية لأفقر البلدان والجوانب الأعم لسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية، بوصفها مؤشرات عامة للبيئة الاقتصادية والمالية المهيئة لتنفيذ أهداف المؤتمرات.

رابعا - الخطوات المقبلة الممكنة

٣٩ - ثمة حاجة إلى التزام جميع الأطراف المعنية، على كلا الصعيدين الوطني والدولي، التزاما حقا لكفالة التدفق الروتيني على الصعيد القطري للإحصائيات والمؤشرات التي يمكن التعويل عليها وتلبي الاحتياجات الوطنية من المعلومات ومن المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة العالمية. وهناك في هذا الصدد حاجة إلى نهج عملي تدريجي يستند إلى الآليات القائمة. وهناك أربعة مجالات رئيسية معروضة للنظر فيها، هي:

(أ) بناء القدرة الإحصائية الوطنية لجمع البيانات الأساسية وتعميم المؤشرات:

'١' لا بد من وجود نهج برنامجي حتى يتسنى للمجتمع الدولي والحكومات الوطنية العمل سويا، في تعاون وثيق، على تعزيز الهياكل الأساسية المادية وقدرات الموارد البشرية، استنادا إلى استراتيجيات إنمائية إحصائية متوسطة الأجل مرسومة وفقا للسياسات الوطنية[٣٤]. وفيما يتعلق بزيادة توافر البيانات، لا يزال التعداد هو الشكل الأشمل من أشكال جمع البيانات الأساسية. وقد سبق أن قدمت المنظمات الدولية والمانحون الثنائيون في الماضي دعما مكثفا لعمليات التعداد التي أجرتها البلدان. وهناك حاجة إلى مواصلة ذلك والتوسع فيه؛

'٢' وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشتمل أي برنامج دولي يهدف إلى بناء القدرة على استقصاءات بالعينة. ويمكنه أن يستند إلى الخبرات المكتسبة، على سبيل المثال، من خلال برنامج توفير القدرة الوطنية على الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية، الذي نفذته الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة ودعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي (انظر المرفق العاشر). ويُفترض أن يسعى مثل هذا البرنامج إلى الاستناد إلى برامج المساعدة القائمة وإقامة روابط عملياتية فيما بينها. وهو، علاوة على ذلك، سوف يدعم جهود تنمية الموارد البشرية الوطنية، بتوفير الكتيبات والتدريب في مجالات مثل تصميم أطر العينات ونظم المعلومات الجغرافية، وتصميم الاستبيانات، وتحليل النتائج وتعميمها. ولتعبئة الموارد اللازمة، لا بد من منح أولوية عليا للإحصائيات والمؤشرات عند تخطيط البرامج وميزنتها وتمويلها. وهذا يتطلب تضافر الجهود لرفع الوعي بين صانعي السياسات، على الصعيدين الوطني والدولي، بأهمية الإحصائيات المتصلة بتلك المسائل وأهمية سلامتها وحداثتها؛

(ب) عقد اجتماع فريق "رفيع المستوى" يضم ممثلي وكالات التمويل الرئيسية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وربما يضم بعض المانحين الثنائيين المشتركين في بناء القدرات الإحصائية عامة، لتنسيق ومواءمة الدعم لممارسات جمع البيانات وبناء القدرات القطرية. ومن أجل بناء قدرة إحصائية على أساس طويل الأجل، يلزم تجميع الدعم على أساس تقييم شامل للاحتياجات.

وسيكفل الفريق تداؤب أنشطة الوكالات وبرامج تمويلها مع بعضها البعض. ومما ييسر عمل ذلك الفريق أن تحدد جميع وكالات التمويل الرئيسية بوضوح مسؤولين رفيعي المستوى عن التنمية الإحصائية، مهمتهم تنسيق ومواءمة الأنشطة والمشاريع الإحصائية في إطار الوكالات؛

(ج) تعزيز الآليات القائمة لتنسيق المبادرات المتعلقة بالمؤشرات فيما بين المنظمات الدولية، التي من نوع لجنة التنسيق الإدارية وهيئاتها الفرعية، لإزالة تضارب المعلومات والثغرات فيها على الصعيد الدولي:

'١' يمكن، بدعم من فريق استشاري من الخبراء القطريين، أن تقوم اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية، التابعة للجنة التنسيق الإدارية، بتسهيل الحوار بين المنظمات من أجل حل المسائل المنهجية وتقديم التوجيه لزيادة الشفافية[٣٥] فيما يتعلق بالمؤشرات عن طريق توفير البيانات الفوقية[٣٦]. وكخطوة أولى تجاه تحليل الثغرات وأوجه التضارب الموجودة، دعيت اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية، التابعة للجنة التنسيق الإدارية، إلى النظر في طلب فرقة العمل المعنية بالبيئة التمكينية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تعد الشعبة الإحصائية قائمة حصرية بإنتاج وتعميم مؤشرات التنمية المستعملة في استعراض تنفيذ أهداف المؤتمرات[٣٧]. وتشكل هذه القائمة الحصرية أساس موقع للأمم المتحدة على الشبكة الدولية (الإنترنت) خاص مؤشرات التنمية، يمكن أن يستعمل كدليل - للمستعملين الخارجيين والداخليين - فيما يتعلق بالعثور على المعلومات المتاحة في منظومة الأمم المتحدة مع ربطها بمصادر البيانات حيثما أمكن. وقد وضع نموذج أولي لهذا الموقع على الإنترنت استنادا إلى بيانات ومؤشرات الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة المأخوذة من اليونسكو ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وهناك حاجة إلى توسيع نطاق تغطية الموقع ليشمل وكالات وصناديق وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة، فضلا عن مؤسسات بريتون وودز. وهذا من شأنه أن يوجد مركز معلومات فعال ويعزز بدرجة كبيرة القدرة التحليلية لهذه الأداة الخاصة بتحسين التنسيق في إنتاج المؤشرات وتعميمها. غير أنه ستلزم موارد ضخمة لإكمال هذا الموقع الموسع على الإنترنت والإبقاء عليه؛

'٢' ومن أجل تخفيف العبء الذي تحمله الاستبيانات المتعددة للبلدان، يلزم وضع خطة لجمع البيانات تستند إلى مبدأ مؤشر واحد/ مصدر واحد/ منظمة رئيسية واحدة. وهذا يعني أن البيانات المتعلقة بكل مؤشر أساسي ستجمع مرة واحدة فقط بواسطة منظمة دولية رئيسية واحدة ومن مصدر وطني واحد محدد مسبقا[٣٨]. وتوجد أمثلة طيبة دالة على اشتراك المنظمات الدولية في جمع البيانات؛ ويلزم تحليل هذه الخبرات وتقاسمها وتطبيقها حيثما أمكن؛

(د) وضع نظام لمجموعات المؤشرات:

'١' ينبغي أن يكون محور هذا النظام هو مجموعة أساسية من المؤشرات تلبي الاحتياجات الرئيسية من الطلب الوطني والدولي على المعلومات. ويمكن مضاعفة هذه المجموعة الأساسية بمؤشرات وطنية أو إقليمية أو قطاعية محددة تبعا للاحتياجات الخاصة بكل مستعمل (مستعملين) ولقدرات مقدمي البيانات. وينبغي تحديد المجموعة الأساسية واستكمالها من خلال عملية استشارية على نطاق واسع. ويمكن اعتبار محفل ذي تمثيل مشترك بين الحكومات وتمثيل حكومي دولي (مثل اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، إلى جانب مكتب اللجنة الإحصائية) الهيئة الملائمة لإدارة العمليـــة واستكمالها. ومن الجوهري إجراء تشاور تام في جميع المراحل مع مستعملي المعلومات ومنتجيها الوطنيين. وكمبدأ عام، ينبغي كلما اقترحت مؤشرات جديدة على الصعيد الدولي تقديم تبرير قوي، بواسطة الشواهد، لأهمية المؤشر الجديد المقترح وتحليل للنفقات المرتبطة بجمع البيانات اللازمة. كما ينبغي إجراء فحص منتظم لأجل تقريـــر ما إذا كان يمكن إلغاء أي من المؤشرات الموجودة وعمليات جمع البيانات المرتبطة بها؛

'٢' وقد يكون من الضروري استعمال نهج مواضيعي في إطار المجموعة الأساسية من أجل تركيز المناقشة على مجالات مثل البيئة والصحة والتعليم، أو قضايا شاملة لعدة مجالات مثل الجنسين والفقر. ويوفر إطار المؤشرات القائم في المبادئ التوجيهية للتقييمات القطرية المشتركة (انظر الفقرة ١٠)، الذي تمت مواءمته مع مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الأمم المتحدة/البنك الدولي، منطلقا جيدا لتطوير هذه المجموعة الأساسية[٣٩]. وما أن تتحدد تلك المجموعة الأساسية، سيصبح توفير توجيه واضح بشأن التعاريف القياسية، وأساليب جمع البيانات أو تقديرها، وتعميم المؤشرات واستعمالها ضرورة لا غنى عنها. وحيثما يجري الوقوف على نواحي ضعف أو ثغرات في مجموعة المؤشرات الأساسية، في بلدان معينة مثلا، ينبغي معالجتها من خلال البرامج المشار إليها في الفقرة ٣٩ (أ).

٤٠ - والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المحفل الوحيد الذي يمكن أن تلتقي فيه جميع الأطراف المعنية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز وغيرها من أصحاب المصالح الدوليين، الذين من قبيل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن ثم قد يرغب المجلس في طلب إحاطات دورية بشأن التقدم المحـــرز في المجـــالات التاليـــة: (أ) إزالة أوجه عدم اتساق المؤشرات و (ب) سد الثغرات المعلوماتيـــة و (ج) وضع مجموعة أساسية من المؤشرات و (د) بناء القدرات الإحصائية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجلس أن يشجع الجهود التي تبذلها كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية لرصد حصة المساعدة المخصصة لأهداف المؤتمرات وتآزر منظومة الأمم المتحدة في هذه الجهود.

الحواشي

(١) على الرغم من وجود اختلافات فنية بين الإحصائية والمؤشر فإنهما مترابطان بصفة جوهرية، ولذلك يستعملان في هذا التقرير بحيث يحل أحدهما بديلا عن الآخر.

(٢) ترد في المرفق الأول بهذا التقرير قائمة شاملة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية.

(٣) فيما يلي أمثلة على الأهداف الرقمية الصريحة الواردة في وثائق المؤتمرات: "بحلول عام ٢٠٠٠، توفير التعليم الأساسي للجميع وكفالة إتمام ٨٠ في المائة على الأقل من الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة الابتدائية تعليمهم الأساسي" (منهاج عمل بيجين (تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)) الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني) الفقرة ٨٠ (ب))؛ و "ينبغي أن تسعى البلدان جاهدة إلى تقليل معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلث ... بحلول عام ٢٠٠٠" و "ينبغي أن تهدف جميع البلدان إلى أن تحقق بحلول عام ٢٠١٥ معدلات لوفيات الرضع دون ٣٥ وفاة لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء" (تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18) الفصل الأول، القرار ١، المرفق)، (الفقرة ٨-١٦).

(٤) انظر، على سبيل المثال، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٢-٦ آذار/ مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8) الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول، الفرع جيم، الالتزام ٩ (د)، ومنهاج عمل بيجين، الهدف الاستراتيجي حاء - ٣ (الفقرة ٢٠٦).

(٥) حسبما جاء في الموجز المقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن "هناك حاجة ملحة لكي يضع النظام المتعدد الأطراف مجموعة مترابطة من المؤشرات الأساسية، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة والبلدان على جمع الإحصائيات وتحليلها" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/53/3 و Add.1 و Corr.1) الفصل الثالث، الفقرة ٢٣، الفرع السادس).

(٦) مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٨/٢٩٠ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، الفقرة (هـ).

(٧) يرد في المرفق الثالث عرض أوفى للمعايير المتعين استعمالها لاختيار المؤشرات وتعميمها.

(٨) تضع المنظمات الدولية أحيانا تقديرات وتوقعات باستعمال نماذج إحصائية. ومن أمثلة ذلك التقديرات السكانية التي تضعها شعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وتقديرات وتوقعات القوى العاملة التي تعدها منظمة العمل الدولية، ومتوسط عدد سنوات الدراسة الذي تحسبه اليونسكو.

(٩) الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، "قائمة أنشطة جمع البيانات الإحصائية"، ١٩٩٥.

(١٠) شعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة، مثلا، تقوم منذ عقود، على الصعيد الدولي، بوضع تقديرات العمر المتوقع عند الولادة، ووفيات الرضع، وقامت في الآونة الأخيرة بوضع تقديرات وفيات الأطفال.

(١١) مثل برنامج منظمة العمل الدولية المتعلق بمؤشرات سوق العمل الرئيسية؛ ومؤشرات الصحة الإنجابية، التي وضعتها فرق عمل تابعة لمنظمة الصحة العالمية؛ وأعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) بشأن المتابعة المتكاملة للمؤتمرات؛ وأعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن مؤشرات الفقر؛ وبرنامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تحديث المؤشرات الإحصائية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

(١٢) جنيف، مكتب العمل الدولي، ١٩٩٨.

(١٣) الإحصائيات والمؤشرات الاجتماعية، العدد رقم ٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.90.XVII.3).

(١٤) الإحصائيات والمؤشرات الاجتماعية، العدد رقم ١٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XVII.2).

(١٥) انظر، على سبيل المثال، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة ١٩٩٧: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/52/3/Rev.1)، الذي حث فيه المجلس على النظر في دمج منظور الجنسين في المتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية.

(١٦) وجد أن هذه المؤشرات الثلاثة ليست مصنفة على الصعيد الدولي. انظر تقرير الأمين العام عن التوفيق بين مؤشرات التنمية وترشيدها في منظومة الأمم المتحدة (E/CN.3/1999/14)، الفقرة ٧.

(١٧) انظر أيضا T. N. Srinivasan, "Data base for development analysis: an overview". Journal of Development Economics vol. 44 (1994) pp. 3-27; and W. P. Mauldin, "Maternal mortality in developing countries, comparison of rates from two international compendia", Population and Development Review vol. 20, No. 2 (1994) pp. 413-421.

(١٨) ذكرت بلدان كثيرة أن عبء الإبلاغ ثقيل. فعلى سبيل المثال، ذكر اثنان من البلدان المتقدمة النمو أن موظفا متفرغا مكلف بمهمة تقتصر على تنسيق عملية إبلاغ الإحصائيات الى المنظمات الدولية. كما تعين تخصيص وقت عمل إضافي لملء الاستبيانات.

(١٩) انظر تقرير الأمين العام عن تقييم معالم تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في الدول الأعضاء (E/CN.3/1999/3)، المقدم الى اللجنة الإحصائية في دورتها الثلاثين، ١-٥ آذار/ مارس ١٩٩٩.

(٢٠) باريس، اليونيسكو، ١٩٩٨.

(٢١) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية: "استعراض أهم تقارير الأمم المتحدة الاجتماعية الرئيسية" (Review of United Nations Social "Flagship" Reports)، الفقرة ٣٤، ١٩٩٧.

(٢٢) منظمة الصحة العالمية وغيرها، تقرير إمدادات المياه ومراقبة قطاع المرافق الصحية لسنة ١٩٩٦، حالة القطاع منذ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ (WHO/EOS/96.15).

(٢٣) حسب الموصى به في "مبادئ وتوصيات تعدادات السكان والمساكن"، أوراق إحصائية رقم ٦٧/التنقيح ١ (Statistical Papers, No. 67/Rev.1) (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.98.XVII.8).

(٢٤) تقرير الأمين العام المرحلي بشأن الإحصائيات الديمغرافية والاجتماعية وإحصائيات الهجرة (E/CN.3/1999/9).

(٢٥) لجنة السكان والتنمية، "رصد السكان في العالم، ١٩٩٩: النمو السكاني والبنية السكانية وتوزيع السكان" (ESA/P/WP.147) ورقة عمل أتيحت في الدورة الثانية والثلاثين للجنة، ٢٢-٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩.

(٢٦) بدلا من إجراء استقصاءات منفصلة، شملت الاستقصاءات المتعددة المؤشرات لمجموعات من الأسر المعيشية، التي أجريت في ٤٠ بلدا من بين ١٠٠ بلد، مجموعة من الأسئلة الإضافية المطلوبة في استقصاءات الأسر المعيشية الحالية.

(٢٧) على سبيل المثال، قدر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية متوسط التكلفة السنوية للتنفيذ فيما بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٠ بأكثر من ٦٠٠ بليون دولار، من بينها ١٢٥ بليون دولار من المجتمع الدولي. وقدر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أن تنفيذ البرامج المتكاملة للسكان والصحة الإنجابية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سيتكلف ١٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٠، وتزيد إلى ٢١,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٥. وفي مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، قـُدرت التكلفة في عام ١٩٩٠ بنحو ٢٠ بليون دولار. ولم يقدر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) تكاليف برامج أعمالها.

(٢٨) Efforts and Policies of the Members of the Development Assistance Committee, 1998, Report on Development Co-operation، (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٨).

(٢٩) بلغ الانخفاض المتراكم للمساعدة الإنمائية الرسمية (بأسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف الثابتة) منذ عام ١٩٩٢ إلى الآن ما يقرب من ٢٥ في المائة.

(٣٠) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرار الذي اتخذه المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.131)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣٣) الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٧ التي توصل إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن "تهيئة بيئة تمكينية للتنمية: التدفقات المالية، بما فيها التدفقات الرأسمالية، والتجارة" (انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣، (A/52/3/Rev.1)، الفصل الثاني، الفقرة ٥).

(٣٤) انظر مذكرة الأمانة العامة عن بعض المبادئ التوجيهية الهادفة إلى إرساء ممارسات جيدة في مجال التعاون التقني المتعلق بالإحصاء (E/CN.3/1999/19)، التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية مؤخرا في عام ١٩٩٩.

(٣٥) تشمل الشفافية التغذية الاسترجاعية من المنظمات الدولية لمقدمي البيانات بشأن استعمال بياناتهم الأساسية وتفسيرها.

(٣٦) انظر على سبيل المثال، "المدونة المشتركة للممارسات الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة"، الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، نيسان/أبريل ١٩٩٦.

(٣٧) للاطلاع على التفاصيل، انظر تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية عن دورتها الثانية والثلاثين (نيويورك، ١٦-١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨) (ACC/1998/14)، الفقرة ٢ (أ). وأقرت اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية في جلستها العاشرة (نيويورك، ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٨) اقتراح إنشاء موقع على الشبكة الدولية.

(٣٨) لن يتسنى كفالة جمع البيانات من مصدر وطني واحد إلا إذا كانت هناك آلية تنسيق وطنية (انظر أيضا الفقرة ٢٠ (هـ) من هذا التقرير).

(٣٩) هذا النموذج للتعاون يلائم أيضا "الإطار الإنمائي الشامل" الذي اقترحه البنك الدولي مؤخرا.

المرفق الأول

قائمة مؤتمرات عالمية واتفاقيات وإعلانات مختارة

اسم المؤتمر الدولي	السنة	المدينة المضيفة
المؤتمرالعالمي لتوفير التعليم للجميع: تلبية احتياجات التعليم الأساسية	١٩٩٠	جوميتين
مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل	١٩٩٠	نيويورك
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	١٩٩٢	ريو دي جانيرو
المؤتمر الدولي المعني بالتغذية	١٩٩٢	روما
المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان	١٩٩٣	فيينا
المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	١٩٩٤	القاهرة
المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	١٩٩٤	بريدجتاون
مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية	١٩٩٥	كوبنهاغن
المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة	١٩٩٥	بيجين
مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين	١٩٩٥	القاهرة
مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)	١٩٩٦	اسطنبول
مؤتمر القمة العالمي للأغذية	١٩٩٦	روما
الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	١٩٩٦	ميدراند
المؤتمر العالمي الأول للوزراء المسؤولين عن الشباب	١٩٩٨	لشبونة
دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع والأنشطة ذات الصلة	١٩٩٨	نيويورك

السنة	الاتفاقية الدولية أو الإعلان
١٩٨٩	اتفاقية حقوق الطفل
١٩٦٥	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
١٩٧٩	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
١٩٨٤	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
١٩٩٢	إعلان حقوق الإشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية وإلى أقليات دينية ولغوية
١٩٨٦	إعلان الحق في التنمية
١٩٥٩	إعلان حقوق الطفل
١٩٧٥	إعلان حقوق المعوقين
١٩٤٨	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
١٩٦٦	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
١٩٦٦	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

المرفق الثاني

اجتماع فريق الخبراء المعني بمؤشرات التنمية

نيويورك، ٨ - ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٩

قائمة المشتركين

الاسم:	اللقب	البلد/المنظمة
السيدة ليزا بيرش	شعبة البيئة، وزارة البيئة والطاقة والموارد الطبيعية	بربادوس
السيدة فالترود مور	رئيسة إدارة التعاون الدولي والتعاون فوق الوطني، المكتب الإحصائي الاتحادي	ألمانيا
السيد م. د. استانا	أمين إدارة الإحصاء	الهند
السيد غاري جونز	إدارة العلاقات الدولية، المعهد الإحصائي الوطني الإيطالي	إيطاليا
السيد غابرييل كينتي	مدير خطة العمل، غروبو، الاتحاد الأوروبي لمنظمات التعلم	إيطاليا
السيد محمدو تانغارا	مرصد التنمية البشرية المستدامة - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مالي
السيد بول شيونغ	كبير الإحصائيين، إدارة الإحصاء، وزارة التجارة والصناعة	سنغافورة
السيد اليا باتليان	أمين أول، وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية	السويد
السيد إ. س. ك. موانغا - زاكي	نائب مدير إدارة التجارة والديون الخارجية	أوغندا
السيد توني ويليامز	كبير الإحصائيين، إدارة التنمية الدولية	المملكة المتحدة
البروفسور مارك ل. ميرنغوف	معهد فوردهام للابتكارات في السياسات الاجتماعية، مركز فوردهام الجامعي	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد د. و. م. موزومارا	رئيس فريق، التنمية الاحصائية، شعبة خدمات المعلومات الإنمائية	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
السيد أندرو فلات	مدير الشعبة الإحصائية	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ
السيد لبيب عبد النور	رئيس الشعبة الإحصائية	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
السيد لاديسلاف كابات	مدير الشعبة الإحصائية	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
السيد جون - إيتين شابرون	إدارة الإحصاء	صندوق النقد الدولي
السيد برايان هاموند	رئيس شعبة نظم الإبلاغ، دائرة التعاون الإنمائي	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
السيد إريك سوانسون	رئيس، مؤشرات التنمية العالمية، كبير اقتصاديي فريق البيانات الإنمائية	البنك الدولي

الاسم:	اللقب	البلد/المنظمة
السيد تيري ماكينللي	اقتصادي تنمية بشرية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
السيد ساكيكو فوكودا - بار	مدير معهد اليونسكو للإحصاء	اليونسكو
السيد ريتشارد ليتي	مدير نظم البيانات، بما في ذلك الفريق المواضيعي للمؤشرات، الشعبة التقنية والمعنية بالسياسات	صندوق الأمم المتحدة للسكان
السيد غاريت جونز	رئيس إدارة المعلومات والبيانات	اليونيسيف

واشترك أيضا موظفو الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة والشعب الأخرى التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والتعاونية.

المرفق الثالث

اختيار المؤشرات وتعميمها

بُذلت عدة محاولات لتعريف المؤشر، بيد أنه لا يوجد بعد تعريف واحد يُطبق على نطاق واسع. وفيما يلي مجموعة مختارة من المحاولات المختلفة لتعريف المؤشرات:

"تعكس المؤشرات أو تمثل مفاهيم أو ظروفا معقدة. فهي إحصائيات أو أشكال أخرى من الأدلة تستهدف إعطاء معنى لشيء غير يقيني أو غير معروف باستخلاص أفكار بسيطة من أفكار معقدة (McCrachen and Scott; from Innes, 1990-291). وقد وصفت المؤشرات الاجتماعية بأنها "المجموعات الإحصائية وجميع أشكال الأدلة... التي تمكننا من معرفة أين نقف وإلى أين نتجه فيما يتعلق بالقيم والأهداف، ومن تقييم برامج بعينها وتحديد أثرها" (Bauer, 1966، اقتباس الوكالة الكندية للتنمية الدولية ١٩٦٦) وهي، أي المؤشرات، "أدوات تستعمل لتوضيح وتحديد الأهداف والأثر على نحو أدق ... وهي مقاييس للتغييرات أو النتائج يمكن التحقق منها... والغرض منها هو توفير معيار يقاس به التقدم المحرز أو يقدر أو يبين ... إزاء أهداف معلنة، ومن أجل إعطاء... مدخلات، وتقديم... نتائج، وتحقيق... غايات" (الأمم المتحدة، ١٩٨٩، الصفحة ١٨). وهي تيسر النظر عن كثب إلى نتائج المبادرات والأعمال" (الوكالة الكندية للتنمية الدولية، ١٩٩٦: الصفحة ٥).

من التعريفات أعلاه، يمكن تحديد عدد من العناصر المشتركة التي تساعد على تحديد ما هو المؤشر: فهو بيان إحصائي، أو واقعة (كمية) أو أي شكل آخر من الأدلة أو تصور (نوعي)؛ حُدد لغرض بعينه مثل تقدير رسالة وتقييمها وقياسها وتوصيلها؛ ويعكس بعض الأهداف أو القيم أو الظروف أو الرسائل أو الأساسية أو ما إلى ذلك.

أنواع المؤشرات واختيارها

هناك عدة طرق لتصنيف المؤشرات. فهي تميَّز بأنها كمية أو نوعية، مباشرة أو غير مباشرة، بسيطة أو مركبة؛ أو بأنها مؤشرات لمدخلات أو لعملية أو لأداة ما، أو مؤشرات لنتائج؛ أو مؤشرات لقوى دافعة، أو لحالات ما أو لاستجابة ما، أو ما إلى ذلك.

ولأن للمؤشرات غرضا أكثر تحديدا من الأشكال الأخرى التي تتخذها المعلومات الإحصائية والنوعية، هناك حاجة إلى اتباع نهج انتقائي بشأن أي المعلومات ينبغي عرضها. ووفقا لما ذكرته الوكالة الكندية للتنمية الدولية (١٩٩٦)، ينبغي عند اختيار مؤشر ما، أن يلبي هذا المؤشر اختبار "الوثوقية" و "الصحة" (الصفحة ١٠). وترى اليونسكو أن المؤشرات الجيدة ينبغي أن تكون: ذات صلة بالسياسات؛ وسهلة الاستعمال، ومستمدة من إطار ما، وسليمة فنيا (أي أنها مؤشرات صحيحة موثوقة قابلة للمقارنة)؛

وعملية بحيث تكون تكلفة القياس معقولة (١٩٩٧، الصفحة ٣). وتذهب منظمة الصحة العالمية إلى أن اختيار مؤشر ما ينبغي أن يؤكد أهميته ببيان صحته وموضوعيته وطابعه المحدد وحساسيته (١٩٩٦، الصفحة '٨').

وتمثل عملية تحديد واختيار كل مؤشر خطوة حاسمة في وضع هذا المؤشر، وهي تسترشد عموما ببعض المبادئ، ومعنى هذا أن المؤشر ينبغي أن يكون:

- ذا صلة بالسياسات: أي قادرا على تقديم إجابة واضحة، غير غامضة، على المسائل والشواغل الرئيسية في مجال السياسات؛

- ذا طابع محدد: أي قادرا على قياس مجرد الظواهر التي اختير من أجلها، وأن يكون قاطعا من حيث الحجم والوقت؛

- صحيحا: أي قادرا على أن يقيس فعليا ما اختير من أجل قياسه، أي أن يكون قريبا من الواقع الذي يجري قياسه؛

- موثوقا دقيقا متسقا قادرا على التعبير عن نفس الرسالة أو الإتيان بنفس النتيجة إذا أجري القياس باستعمال أدوات مختلفة أو على أيدي أناس مختلفين في ظروف متماثلة.

- حساسا: أي قادرا على قياس التغيرات الحادثة في الظاهرة التي يراد قياسها به؛

- قابلا للقياس: استنادا إلى البيانات المتاحة، أو عمليا فيما يتعلق بالحصول على البيانات اللازمة؛

- سهل الاستعمال: أي يتيسر فهمه، وأن يكون آنيا (أن يكون قليلا في عدده)؛

- فعّالا من حيث التكلفة: ينبغي أن تكون النتائج جديرة بما ينفق عليها من وقت وأموال لتنفيذها؛

ولاستعمال البيانات استعمالا سليما في وضع مجموعة كاملة من المؤشرات يتطلب أيضا سياسة تعميم واضحة تأخذ في الاعتبار بعناية مسائل من قبيل الآنية، وتواتر عملية التجميع، وتوفير معلومات عن نوعية المؤشر. وهذه المسائل حاسمة في بناء الثقة التي لا غنى عن توافرها لدى مستعملي المؤشرات، ويمكن وصفها أيضا على النحو التالي:

(أ) يتحدد تواتر تجميع المؤشر بما يلي: '١' فترات جمع البيانات الآتية من المصادر؛ '٢' الوقت المطلوب لتجهيز المعلومات؛ و '٣' تقديرات معدل تغير الظاهرة؛

(ب) ينبغي أن تكون الفجوة الزمنية بين الجمع والتعميم قصيرة نسبيا، لا سيما إذا تغيرت الظاهرة الخاضعة للملاحظة بسرعة شديدة، وخلافا لذلك، يفقد المؤشر أهميته بالنسبة لعملية الرصد؛

(ج) توافر البيانات الإضافية، أي أن توافر بيانات عن المنهجية والمصادر أمر ضروري للمستعملين، ولا سيما مقرري السياسات، من أجل تقييم نوعية المؤشرات وأهميتها.

المراجع

Canadian International Development Agency, (CIDA) (1996). Guide to Gender-Sensitive Indicatiors. Canada

McCracken, Mike and Katherine Scott, (1998). "Social and econominc indicatiors: Underlying assumptions, puposes and values". Theme II Background Paper for the Symposium on Gender Equality Indicators: Public Concern and Public Policies", Ottawa, Canada, 26-27 March 1998

الأمم المتحدة (**١٩٨٩**). **دليل المؤشرات الاجتماعية** (Handbook on Social Indicators). **دراسات في الأساليب** (Studies in Methods)، **رقم ٤٩. رقم المبيع** E.98.XVII.6.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (١٩٩٧) - الإحصاءات والمؤشرات التعليمية المراعية لنوع الجنس: دليل عملي (Gender-Senstive Education Statistics and Indicators: A Practical Guide) - **مواد تدريبية لحلقات عمل بشأن إحصائيات التعليم ومؤشراته** BPE-97/WS/3.

منظمة الصحة العالمية، ١٩٩٦ - كاتالوغ لمؤشرات الصحة، مجموعة مختارة من مؤشرات الصحة العالمية التي أوصت بها برامج منظمة الصحة العالمية Catalogue of Health Indicators: A Selection of Important Health Indicators Recommended by WHO Programmes. WHO/HST/SCI/96.8.

المرفق الرابع

عدد الأنشطة الدولية المضطلع بها لجمع البيانات، حسب المنظمة

الوكالة/المنظمة /الإدارة الدولية	عدد الطلبات التي أرسلت إلى البلدان
الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة	١٢
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٧
منظمة العمل الدولية	٤
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	٤٢
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	١٢
منظمة الطيران المدني الدولية	١٣
منظمة الصحة العالمية	٢
صندوق النقد الدولي	٤
الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية	٣
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	١١
المنظمة العالمية للسياحة	٢
منظمة التجارة العالمية	٥
المجموع	١١٧
تغطية إقليمية أو محدودة	
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٦٣
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٥
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٣
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	٣
رابطة الدول المستقلة	١
المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية	٨٢
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٣٤
المجموع	١٩٥

المصدر: "الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة"، قائمة الأنشطة الإحصائية المضطلع بها لجمع البيانات، ١٩٩٥.

المرفق الخامس

أنشطة مختارة لإعداد مؤشرات مرتبطة بمتابعة مؤتمرات محددة

المؤتمر	المنظمة	الأنشطة	عدد المؤشرات	وسيلة نشر البيانات	معلومات إضافية
الصحة للجميع	منظمة الصحة العالمية	مساعدة البلدان على رصد وتقييم تنفيذ استراتيجيات "الصحة للجميع". وقد وضع "إطار مشترك" كوسيلة لضمان تغطية الصحة والمجالات الصحية التي من قبيل الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية والإنمائية، وتطوير النظم الصحية، والرعاية الصحية، والموارد الصحية، والأنماط والاتجاهات القائمة في الوضع الصحي، والعوامل البيئية وغيرها من الجوانب ذات الصلة التي ينطوي عليها تطوير النظم الصحية وإدارتها. وأدرجت في هذا الإطار مجموعة مؤشرات دنيا لتوجيه الرصد، والتزمت الدول الأعضاء بإحالة هذه البيانات إلى منظمة الصحة العالمية. وتم اختيار سبعة وأربعين مؤشرا للتقييم الثالث لاستراتيجية "الصحة للجميع"، خُصص ١٢ مؤشرا منها لعملية "الصحة للجميع" بينما استقيت المؤشرات الأخرى من وكالات أخرى. ويجري استعراض مفاهيم هذه المؤشرات وطريقة تقديمها.	٧٤	تقرير الحالة الصحية في العالم	نظام المعلومات الإحصائية لمنظمة الصحة العالمية (WHOSIS). وعنوانه على شبكة الإنترنت كالتالي: (www.who.ch/whosis/)
مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	في عام ١٩٩٢، حدد المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة للطفل الأفريقي مجموعة مؤلفة من ١٣ هدفا من أهداف منتصف العقد باعتبارها الحد الأدنى المعنوي الذي يلزم أن تحققه جميع البلدان بحلول عام ١٩٩٥ تمهيدا لتحقيق أهداف عام ٢٠٠٠. وفي عام ١٩٩٤، استعمل تقييم منتصف العقد ٢٩ مؤشرا. وسيستعمل التقييم في نهاية العقد ٤٣ مؤشرا. وعلاوة على ذلك، وضعت اليونيسيف مع شركاء آخرين، في عام ١٩٩٤، برنامجا لإجراء استقصاء	٤٣	حالة الأطفال في العالم (The State of the World Children) (العدد الأخير ١٩٩٩) تقدم الأمم (The Progress of Nations) (العدد الأخير) ١٩٩٨)	رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (نيويورك، اليونيسيف، ١٩٩٥) تقييم الاستقصاءات المتعددة المؤشرات لمجموعات من الأسر المعيشية، اليونيسيف
		للأسر المعيشية لمساعدة البلدان على جمع البيانات ذات الصلة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف منتصف العقد. (انظر أيضا "الاستقصاءات المتعددة المؤشرات لمجموعات من الأسر المعيشية" الوارد في المرفق العاشر).		تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في منتصف العقد نحو تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٥ المتعلق بمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، (الوثيقة A/51/256، المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦)	

المؤتمر	المنظمة	الأنشطة	عـــــدد المؤشرات	وسيلة نشر البيانات	معلومات إضافية
المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	(صنـدوق الأمـــم المتحدة للسكان إدارة الشـــؤون الاقتصاديـــة والاجتماعيـة/شعبـة السكان	نشر صندوق الأمم المتحدة للسكان تقريرا يقترح فيه استعمال إطار للمؤشرات في تتبع التقدم المحرز في البرامج السكانية وبرامج الصحـة الإنجابية، والبرامج الفرعية والمشاريع المكونة لها. ونظم ١٠٨ مؤشرات استنادا إلى ثلاثة مجالات مواضيعية للسكان والتنمية، والصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسـرة والصحـة الإنجابية، والدعـوة/الإعلام والتثقيف والاتصال. وتشمل قائمة المؤشرات الواردة قليلا من المؤشرات المتعلقة بالنتائج لرصد أهداف برنامج عمـل المؤتمر الدولـي للسكان والتنمية، فضلا عـن طائفة كبيرة مـن المؤشرات المتعلقـة بالمعالجـة والإدارة تستخدم في البرامج الرامية إلى تنفيذ خطة المؤتمر. كما يشمل التقرير عرضا شاملا لانعكاسات جمع البيانات على تجميع شتى المؤشرات.	١٠٨		مؤشرات للبرامج السكانية ولبرامج الصحـة الإنجابية (نيويورك، صنـدوق الأمـم المتحدة للسكان، ١٩٩٨) تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة عـن استعراض وتقييم التقدم المحـرز فـي تحقيـق أهداف ومقاصد برنامج عمـل المؤتمـر الدولـي للسكـان والتنمية (E/CN.9/1999/PC/2)
		وفي أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، طلبت لجنة السكان والتنمية، التي جرى إنعاشها وتوسيعها، إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تنسيق إصدار "تقرير رصد سكان العالم" الذي يصدر سنويا، وذلك باعتباره نشاطا رئيسيا لرصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ويشمل التقرير مؤشرات حددت أهدافها الكمية في برنامج العمل، كما يشمـل المعلومـات الإحصائية ومعلومات السياسات العامة ذات الصلة.		رصـد سـكان العالـم (World Population Monitoring) (العـــدد الأخير، ١٩٩٩)	
(الموئل الثاني)	مركز الأمـم المتحـدة للمستوطنات البشرية	في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، أنشأ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مرصدا حضريا عالميا للسماح بتقييم دولي مقارن للتقدم المحرز في تحقيق أهداف "خطة الموئل" (تقرير الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية ؛ ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٦٦ (منشورات الأمـم المتحدة، رقـم المبيعات A.97.IV.6) الفصـل الأول، القـرار ١، المرفـق الثاني)، ولتوفير معلومات عـــن اتجاهـات المستوطنات البشرية وظروفها علـى نطاق عالمي. ولتشجيع الرصد الذاتـي للتقدم المحرز مـن جانـب الحكومات والسلطات المحلية وشركائها، يقـوم المرصد الحضري العالمي ببنـاء هياكل أساسية للمعرفة الحضرية العالميـة	٥٠	قاعـــدة البيانـات العالمية التـي يُشرف عليهـا مركـز الأمـم المتحـدة للمستوطنات البشرية (الموئـل)، حالة مدن العالم	يمكن الاطلاع عليها عـن طريق شبكة الانترنت على العنوان التالي: http:\\www.urbanobservatory.org

المؤتمر	المنظمة	الأنشطة	عـــــدد المؤشرات	وسيلة نشر البيانات	معلومات إضافية
.		استنادا إلى شبكات مراصد محلية ووطنية وإقليمية. ويقوم برنامج المؤشرات الحضرية، الذي يشكل جزءا من المرصد الحضري العالمي، بتوزيع مبادئ توجيهية وبرامج جدولة وغيرها من الأدوات على المراصد الحضرية مركزا أولا على ما يقارب ٥٠ مؤشرا حضريا رئيسيا من المؤشرات التي أقرتها اللجنة التحضيرية للموئل الثاني. ويجري محليا استكمال البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات الرئيسية وبالمؤشرات الإضافية الظرفية وتجمع وطنيا لأغراض وضع السياسات والبرامج الحضرية. وتحال البيانات المحلية والوطنية طوعا إلى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الذي يقيم قاعدة بيانات من المؤشرات بقصد استعمالها في التحليلات الإقليمية والعالمية.			
التعليم للجميع	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	قام منتدى استشاري دولي معني بالتعليم للجميع يضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف والبنك الدولي، بوضع مبادئ توجيهية للبلدان التي تضطلع بتقييم هدف "التعليم للجميع" في عام ٢٠٠٠، استنادا إلى مجموعة مؤلفة من ١٨ مؤشرا أساسيا. وقد أدرج في شبكة الانترنت ٣٨ مؤشرا.	١٨	unescostat.unesco.org	التعليم للجميع، تقييم عام ٢٠٠٠. المسائل التقنية، اليونسكو يجري إعداد قرص متراص - ذاكرة قراءة فقط (CD-ROM).
المؤتمر العالمي المعني بالمرأة	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة النهوض بالمرأة	أوصت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التي تستعرض بانتظام تقارير الحكومات، بأن تدرج الحكومات البيانات الإحصائية المتعلقة بجميع مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأعدت شعبة النهوض بالمرأة، في إطار الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات والمزمع إجراؤه في عام ٢٠٠٠، استبيانا خاصا عن التنفيذ يُدرج كمرجع مرفقا يضم مؤشرات التنمية التي يوصي باعتمادها في التحليل، وقُدمت بيانات موزعة حسب الجنس والسن لإبراز الفجوات القائمة بين المرأة والرجل.	٨٠ تقريبا	دور المرأة في عملية اتخاذ القرار، ١٩٩٧ (Women in Political decision-making) (متاح عن طريق الانترنت) دليل الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، ١٩٩٨ (Directory of national machinaries for the advancement of women) (متاح عن طريق الانترنت قاعدة بيانات المؤشرات والإحصائيات المتعلقة بالمرأة (Women's Indicators and (Statistics	http:\\www.un.org\womenwatch\statists http:\\www.un.org\depts\unsd\gender\intro.htm

المؤتمر	المنظمة	الأنشطة	عـــــدد المؤشرات	وسيلة نشر البيانات	معلومات إضافية
.		ويجري إعداد العدد الثالث من منشور "المرأة في العالم" (World's Women) (٢٠٠٠) (باعتباره وثيقة معلومات أساسية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد حول موضوع "المرأة في عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين،والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين". وهذا جهد تعاوني تشارك فيه عدة وكالات وإدارات تابعة للأمم المتحدة وبلدان مختارة.		كتيب لإصدار تقارير إحصائية وطنية عن المرأة والرجل (Handbook for Producing National Statistical Reports on (Women and Men (منشورات الأمم المتحدة) ١٩٩٧	
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة التنمية المستدامة	وافقت لجنة التنمية المستدامة، التي أنشئت في إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو، على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنميةالمستدامة وذلك في دورتها الثالثة المعقودة في عام ١٩٩٥. والغرض من برنامج العمل هذا هو توفير مؤشرات التنمية المستدامة لصناع القرارات على الصعيد الوطني في أجل أقصاه عام ٢٠٠٠. وأسفر تنفيذ برنامج العمل عن قائمة عمل تضم ١٣٤ مؤشرا من مؤشرات التنمية المستدامة، وإطار لتنظيمها وأوراق منهجية لكل مؤشر من	١٣٤	مؤشرات التنمية المستدامة: الإطار والمنهجيات. (Indicators of Sustainable Development: Framework and Methodologies) الأمم المتحدة ١٩٩٦، رقم المبيعات E.96.II.A.16	Http:\/www.un.org\esa\sustdev\isd.htm
		تلك المؤشرات. وتطوع ٢٢ بلدا من جميع مناطق العالم لاختيار هذه المؤشرات فيما يتعلق بأولوياتها ومصالحها الوطنية خلال فترة ثلاث سنوات. وستقدم المجموعة المنقحة من المؤشرات والمنهجيات ذات الصلة إلى لجنة التنمية المستدامة في عام ٢٠٠١.			

(أ) توجد بالإضافة إلى المجموعة المختارة من أنشطة إعداد المؤشرات المعروضة هنا مبادرات أخرى من قبيل المشروع الإحصائي الذي يندرج في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، Danmarks Statistik فضلا عن مبادرات قطاعية من قبيل التقرير العالمي لمنظمة العمل الدولية عن العمالة لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩: القابلية للتشغيل في الاقتصاد العالمي: أهمية التدريب، (ILO World Employment Report 1998-1999: Employability in the Global Economy: How Training Matters) (جنيف، مكتب العمل الدولي، ١٩٩٨) وهو تقرير أعد في إطار متابعة مؤتمر القمة.

المرفق السادس

المبادرات المشتركة بين المؤتمرات بشأن المؤشرات

اسم البرنامج	المؤسسة أو الهيئة المسؤولة	الغرض	المؤتمرات	عدد المؤشرات
المجموعة الدنيا للبيانات الاجتماعية الوطنية	اللجنة الإحصائية	رصد مجالات الاهتمام الرئيسية التي عالجتها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخيرة. كما دعت اللجنة الإحصائية مستعملي الإحصائيات إلى الاعتماد على المجموعة الدنيا للبيانات الاجتماعية الوطنية، للاستجابة للاحتياجات والظروف الوطنية، وإلى توفير معلومات عن نتائج تنفيذ واستعمال المجموعة[ب]	المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والموئل الثاني.	١٥[أ]
الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع	فرقة العمل المعنية بالخدمات الأساسية للجميع. لجنة التنسيق الإدارية	توجيه انتباه جمهور أعرض إلى أهداف مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة في المجالات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية الأساسية، وإعطاء عرض إحصائي موجز عن طائفة من الحالات الوطنية الراهنة وعن التقدم الذي سيلزم إحرازه لتحقيق الأهداف.	المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والموئل الثاني.	١٣[ج]
إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التقييم القطري الموحد	الفريق العامل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة والمعني بالمؤشرات، وممثلون من جميع الوكالات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	استعراض وتحليل حالة التنمية الوطنية وتحديد المسائل الرئيسية كأساس للدعوة والحوار المتعلق بالسياسات العامة[د]؛ وإبراز المسائل الرئيسية المحتملة في بلد من البلدان بتركيز الاهتمام على مجالات محددة وقياس التقدم المحرز فيها	انظر القائمة في المرفق الأول	٤٠ (مؤشرا من مؤشرات المؤتمرات) ١٠ (مؤشرات ظرفية)

اسم البرنامج	المؤسسة أو الهيئة المسؤولة	الغرض	المؤتمرات	عدد المؤشرات
أهداف التنمية الدولية	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي	رصد التقدم المحرز نحو تحقيق مجموعة مختارة من أهداف المؤتمرات على النحو المعروض في الوثيقة المعنونة "تشكيل القرن الحادي والعشرين: مساهمة التعاون الإنمائي" وتكييف استراتيجيات التنمية عند الاقتضاء. وإعطاء نظرة عالمية متكاملة عن الرفاه البشري في جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.	المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.	٢١[هـ] ١٠ (مؤشرات ظرفية)

(أ) تقرير فريق الخبراء المعني بالمضامين الإحصائية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخيرة، (الوثيقة E/CN.3/AC.1/1996/R.4، المرفق).

(ب) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٤، (E/1997/24)، الفقرة ٦٧ (ب).

(ج) أعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تحت إشراف فرقة العمل، "الخريطة الحائطية للخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، (Wall Chart on Basic Social Services for All)، ١٩٩٧، (ST/ESA/SER.A/160)؛ انظر أيضا الأمم المتحدة، "رسم بياني لتقدم السكان" "Charting the Progress of Populations" (ESA/P/W.149), 1998.

(د) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، "المبادئ التوجيهية، والتقييم القطري الموحد"، United Nations Development Group, "Guidelines, Common Country Assessment"، المشروع النهائي، ٣١ آذار/مارس ١٩٩٩، المرفق ألف، الإطار ألف، (مؤشرات المؤتمرات) والإطار جيم (المؤشرات الظرفية). ويتضمن الإطار أيضا بعض المؤشرات الكيفية بشأن الحكم والحقوق المدنية والسياسية.

(هـ) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مجموعة مؤشرات عملية لقياس التقدم الإنمائي. A working set of Indicators of Development Progress: http:\\www.oecd.org\dac\Indicators\htm\list.htm

المرفق السابع

اتحاد مجموعات المؤشرات الأساسية (مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - الأمم المتحدة - البنك الدولي، والتقييم القطري المشترك لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع[أ]

المواضيع/المؤشرات	مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - الأمم المتحدة- البنك الدولي	التقييم القطري المشترك لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع	عدد البلدان[ب]
١ - السكان والنمو السكاني					
الحجم المقدر للسكان حسب السن ونوع الجنس[ج]	x				
مجموع السكان[د]		x	x	x	١٤٥
معدل الخصوبة الإجمالي		x	x		١٩٠
٢ - الصحة ومعدل الوفيات					
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد	x	x	x	x	١٤٤
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	x	x	x	x	١٦٣
معدل وفيات الرضع	x	x	x	x	١٩٠
نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية الأساسية			x	x	٧٩
معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى البالغين			x		١٤٥
معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل البالغات من العمر ١٥ إلى ٢٤ سنة[هـ]		x	x		١٢٤
٣ - الصحة الإنجابية					
معدل وفيات الأمهات (لكل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء)	x	x	x	x	١٤٠
معدل انتشار وسائل منع الحمل	x	x	x	x	١٥٩
النسبة المئوية للولادات التي تمت على أيدي إخصائيين صحيين مهرة مدربين تدريبا ملائما		x	x		٧٤

المواضيع/المؤشرات	مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - الأمم المتحدة- البنك الدولي	التقييم القطري المشترك لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع	عدد البلدان[ب]
٤ - الأمن الغذائي والتغذية					
النسبة المئوية من دخل الأسر المعيشية الذي ينفق على الغذاء			x		
النسبة المئوية للسكان دون المستوى الأدنى لاستهلاك الطاقة الغذائية			x		
نسبة/معدل انتشار الأطفال ناقصي الوزن[و]		x	x	x	٨٦
٥ - التعليم					
معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة		x	x	x	١٦٤
النسبة الصافية للقيد بالتعليم الابتدائي		x	x		١٠٢
النسبة المئوية للوصول إلى الصف الخامس/ استكمال الصف الرابع		x	x		١٠١
متوسط عدد السنوات المستكملة في الدراسة[ز]	x				
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للأشخاص البالغين من العمر ١٥-٢٤ سنة[ح]		x	x		٧٧
٦ - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة					
النسبة المئوية للمقاعد التي تشغلها المرأة في الحكومة الوطنية، بما في ذلك البرلمان			x		
النسبة المئوية للعاملات بأجر			x		٥٤
نسبة الفتيات إلى الصبية في التعليم الابتدائي والثانوي المشترك[ط]		x	x	x	١٢٦
٧ - الرعاية الصحية للطفل					
النسبة المئوية للأطفال البالغين من العمر سنة واحدة الذين جرى تطعيمهم ضد الحصبة			x		١٤٥
النسبة المئوية للأطفال البالغين من العمر ١٠ سنوات - ١٤ سنة الذين يعملون			x		١٤٧
٨ - العمالة					
معدل البطالة	x		x		
العمالة في القطاع غير الرسمي كنسبة مئوية من مجموع العمالة			x		
نسبة العمالة إلى السكان[ي]	x		x		

المواضيع/المؤشرات	مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - الأمم المتحدة- البنك الدولي	التقييم القطري المشترك لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع	عدد البلدان[ب]
٩ - الدخل والفقر					
دخل الأسرة المعيشية، للفرد (المعدل والتوزيع)	x				
نسبة الفقراء (النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر الوطني)			x		٥٦
نسبة الفقراء (النسبة المئوية لمن يحصلون على أقل من دولار واحد في اليوم)		x	x		٥٩
نسبة فجوة الفقر		x	x		٥١
القيمة النقدية لسلة الحد الأدنى من الأغذية[ك]	x				
نصيب أفقر خُمس من السكان من الاستهلاك الوطني		x	x		٧٤
١٠ - الإسكان ووسائل الراحة والمنافع الأساسية للأسر المعيشية					
النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على المرافق الصحية الكافية	x		x	x	٧٨
النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة	x	x	x	x	١١٥
عدد الأشخاص للغرفة الواحدة، عدا الحمام[ل]	x		x	x	
١١ - البيئة					
حصة الفرد من الأرض القابلة للزراعة			x		١٤٦
النسبة المئوية للتغير بمناطق أراضي الغابات في السنوات العشر الأخيرة			x		١٤٣
النسبة المئوية للسكان الذين يعتمدون على استعمال الوقود التقليدي لتوليد الطاقة			x		
البلدان ذات الاستراتيجيات الانمائية الوطنية المستدامة		x			١٧١
كثافة استعمال المياه العذبة		x			١٣٣
التنوع البيئي: الأراضي المحمية		x	x		١٣٥
كفاءة استعمال الطاقة: الناتج المحلي الإجمالي لكل وحدة من استعمال الطاقة		x	x		١٣٦
حصة الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون		x	x		١٧٦

المواضيع/المؤشرات	مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - الأمم المتحدة- البنك الدولي	التقييم القطري المشترك لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع	عدد البلدان(ب)
١٢ - مكافحة المخدرات ومنع الجريمة					
الأراضي المزروعة بالكوكا والخشخاش والقنب			x		
عدد الجرائم لكل ٠٠٠ ١٠٠ من السكان			x		
معدل انتشار إساءة استعمال المخدرات			x		
مصادرة المخدرات غير المشروعة			x		
١٣ - الاقتصاد					
مجموع الناتج المحلي الإجمالي		x			
حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي(م)	x	x	x		١٤١
الديون الخارجية (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي		x	x		١٠٥
معدل نمو الناتج القومي الإجمالي للفرد كل ١٠ سنوات (بدولارات الولايات المتحدة)			x		
المدخرات المحلية الإجمالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي			x		١٢٥
الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي		x			١٢٣
التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي(ن)		x	x		
المعونة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي		x			١١٢
حصة الاستثمار المباشر الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي			x		
النسبة المئوية للإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية			x		

حواشي المرفق السابع

ملاحظة صُنف عدد كبير من المؤشرات في هذا التقرير حسب نوع الجنس في المجموعات المختلفة. ومع ذلك ينبغي تطبيق التصنيف حسب نوع الجنس على جميع المؤشرات كلما أمكن.

(أ) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، (المبادئ التوجيهية: التقييم القطري الموحد)، المشروع النهائي، ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، المرفق ألف، الإطاران ألف (مؤشرات المؤتمرات) وجيم (المؤشرات الظرفية). ويتضمن إطار العمل أيضا بعض المؤشرات النوعية بشأن الحكم والحقوق المدنية والسياسية.

(ب) عدد البلدان استنادا إلى المؤشرات الواردة سواء في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨ (نيويورك، مطابع جامعة اكسفورد، ١٩٩٨) أو في مؤشرات التنمية العالمية لعام ١٩٩٧ (البنك الدولي). ومصدر عدد البلدان بالنسبة لمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة هو اليونسكو.

(ج) مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا: حسب الاقتضاء وكلما أمكن ذلك، حسب المجموعة الإثنية.

(د) إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: حسب السن، لتحديد الفئات المستهدفة.

(هـ) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: يستخدم معدل البالغين اذا لم تكن البيانات متوافرة؛ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الحوامل دون سن ٢٥ اللاتي حصلن على رعاية قبل الولادة في العواصم/المناطق الحضرية الرئيسية.

(و) إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن، وتوقف النمو والذبول.

(ز) مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا: حسب المنطقة الحضرية/الريفية، وكلما أمكن، حسب فئة الدخل.

(ح) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: بالإضافة إلى نسبة الإناث الملمات بالقراءة والكتابة إلى الذكور الملمين بالقراءة والكتابة.

(ط) إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: تعليم ثانوي فقط.

(ي) مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا: حسب القطاع الرسمي وغير الرسمي عند الاقتضاء.

(ك) مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا: الغذاء المطلوب للاحتياج التغذوي الأدنى.

(ل) إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: اذا لم تكن البيانات متوافرة، المساحة المخصصة لكل فرد.

(م) إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: بدولارات الولايات المتحدة وتعادل القوى الشرائية.

(ن) إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي.

المرفق الثامن

توافر البيانات وحداثتها على الصعيد الدولي، بالنسبة لمؤشرات مختارة في مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا

المؤشر	توافر البيانات وحداثتها	عدد البلدان					
		المجموع	أفريقيا	الأمريكتان	آسيا	أوروبا	أوقيانوسيا
	المجموع	١٩٥	٥٤	٣٩	٤٨	٤٢	١٢
مجموع السكان	حائزة على بيانات	١٨٦	٥١	٣٧	٤٥	٤١	١٢
	١٩٩٥ أو ما بعده	١٣٩	٢٧	٣١	٣٥	٣٨	٨
	١٩٩٠-١٩٩٤	٣٧	١٨	٥	٩	٣	٢
	١٩٨٥-١٩٨٩	١٠	٦	١	١	صفر	٢
	غير حائزة على بيانات حديثة	٩	٣	٢	٣	١	صفر
تكوين السكان حسب نوع الجنس والسن	حائزة على بيانات	١٥٨	٣٦	٣٥	٣٨	٤٠	٩
	١٩٩٥ أو ما بعده	٧٢	١٠	١٧	١٨	٢٦	١
	١٩٩٠-١٩٩٤	٦٢	١٩	١٤	١٣	١٣	٣
	١٩٨٥-١٩٨٩	٢٤	٧	٤	٧	١	٥
	غير حائزة على بيانات حديثة	٣٧	١٨	٤	١٠	٢	٣
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	حائزة على بيانات	١٠٤	١٠	٢٤	٢٨	٣٧	٥
	١٩٩٥ أو ما بعده	٣٧	٣	٩	٦	١٩	صفر
	١٩٩٠-١٩٩٤	٤٥	٣	١٠	١٣	١٥	٤
	١٩٨٥-١٩٨٩	٢٢	٤	٥	٩	٣	١
	غير حائزة على بيانات حديثة	٩١	٤٤	١٥	٢٠	٥	٧
معدل وفيات الرضع	حائزة على بيانات	٩٣	٦	٢١	٢٣	٣٨	٥
	١٩٩٥ أو ما بعده	٥٧	١	١٠	٩	٣٤	٣
	١٩٩٠-١٩٩٤	٢٧	٣	٩	١٠	٤	١
	١٩٨٥-١٩٨٩	٩	٢	٢	٤	صفر	١

المؤشر	توافر البيانات وحداثتها	عدد البلدان					
		المجموع	أفريقيا	الأمريكتان	آسيا	أوروبا	أوقيانوسيا
	غير حائزة على بيانات حديثة	١٠٢	٤٨	١٨	٢٥	٤	٧
معدل وفيات الأطفال	حائزة على بيانات	٩٦	٨	٢٥	٢٢	٣٦	٥
	١٩٩٥ أو ما بعده	٣١	٢	٢	٦	٢٠	١
	١٩٩٠-١٩٩٤	٥٢	٣	١٩	١٢	١٦	٢
	١٩٨٥-١٩٨٩	١٣	٣	٤	٤	صفر	٢
	غير حائزة على بيانات حديثة	٩٩	٤٦	١٤	٢٦	٦	٧
نسبة وفيات الأمهات	حائزة على بيانات	٧٨	٤	٢٢	١٥	٣٥	٢
	١٩٩٥ أو ما بعده	٢٧	صفر	٤	٥	١٨	صفر
	١٩٩٠-١٩٩٤	٤٢	٢	١٤	٨	١٦	٢
	١٩٨٥-١٩٨٩	٩	٢	٤	٢	١	صفر
	غير حائزة على بيانات حديثة	١١٧	٥٠	١٧	٣٣	٧	١٠
معدل انتشار وسائل منع الحمل بين النساء المتزوجات	حائزة على بيانات	١٢٨	٤٠	٢٩	٣٦	١٧	٦
	١٩٩٥ أو ما بعده	٢٤	١٣	٦	٤	١	صفر
	١٩٩٠-١٩٩٤	٧٥	٢١	١٣	٢٦	١٣	٢
	١٩٨٥-١٩٨٩	٢٩	٦	١٠	٦	٣	٤
	غير حائزة على بيانات حديثة	٦٧	١٤	١٠	١٢	٢٥	٦
متوسط عدد الأشخاص للغرفة الواحدة	حائزة على بيانات	٣٧	٣	١١	٨	١٣	٢
	١٩٩٠-١٩٩٤	١٦	٢	٦	١	٦	١
	١٩٨٠-١٩٨٩	٢١	١	٥	٧	٧	١
	غير حائزة على بيانات حديثة	١٥٨	٥١	٢٨	٤٠	٢٩	١٠

المؤشر	توافر البيانات وحداثتها	عدد البلدان					
		المجموع	أفريقيا	الأمريكتان	آسيا	أوروبا	أوقيانوسيا
النسبة المئوية للسكان الحاصلين على مياه مأمونة	حائزة على بيانات	١٥٥	٥٢	٣٤	٤٢	١٨	٩
	١٩٩٤-١٩٩٦	١١٩	٣٩	٣٣	٣٢	٩	٦
	١٩٨٦-١٩٩٣	٣٦	١٣	١	١٠	٩	٣
	غير حائزة على بيانات حديثة	٤٠	٢	٥	٦	٢٤	٣
النسبة المئوية للسكان الحاصلين على مرافق صحية	حائزة على بيانات	١٦٧	٥١	٣٢	٤٢	٣٢	١٠
	١٩٩٤-١٩٩٦	١١١	٣٤	٣٠	٣٣	٩	٥
	١٩٨٦-١٩٩٣	٥٦	١٧	٢	٩	٢٣	٥
	غير حائزة على بيانات حديثة	٢٨	٣	٧	٦	١٠	٢
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	حائزة على بيانات	١٧٢	٥٠	٣٩	٣٩	٣٦	٨
	١٩٩٥ أو ما بعده	٦٤	٨	١٤	٢١	٢٠	١
	١٩٩٠-١٩٩٤	٩٤	٣٣	٢٢	١٧	١٦	٦
	١٩٨٥-١٩٨٩	١٤	٩	٣	١	صفر	١
	غير حائزة على بيانات حديثة	٢٣	٤	صفر	٩	٦	٤
معدل البطالة	حائزة على بيانات	٨٧	٥	٢٦	١٧	٣٦	٣
	١٩٩٥ أو ما بعده	٦٠	١	١٦	١٢	٢٨	٣
	١٩٩٠-١٩٩٤	٢٧	٤	١٠	٥	٨	صفر
	غير حائزة على بيانات حديثة	١٠٨	٤٩	١٣	٣١	٦	٩
نسبة العمالة إلى السكان للأعمار ١٥-٦٤ سنة	حائزة على بيانات	٦٦	٣	٢٦	١٢	٢٣	٢
	١٩٩٥ أو ما بعده	٥٥	٢	١٩	١١	٢٢	١
	١٩٩٠-١٩٩٤	٩	صفر	٦	١	١	١

المؤشر	توافر البيانات وحداثتها	عدد البلدان					
		المجموع	أفريقيا	الأمريكتان	آسيا	أوروبا	أوقيانوسيا
	١٩٨٥-١٩٨٩	٢	١	١	صفر	صفر	صفر
	غير حائزة على بيانات حديثة	١٢٩	٥١	١٣	٣٦	١٩	١٠

(أ) هذا الجدول مستمد من تقرير الأمين العام عن التوفيق بين مؤشرات التنمية وترشيدها في منظومة الأمم المتحدة (E/CN.3/1999/14). وهو يستند أساسا على مصادر دولية منشورة (لا سيما، موجز إحصائيات المستوطنات البشرية ١٩٩٥، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XVII.II)، والحولية الديمغرافية، ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E/F.98.XVIII.1)، وتقرير السكان والإحصائيات الحيوية: البيانات المتوافرة في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨، ورصد سكان العالم، ١٩٩٨، وحولية إحصائيات العمل، ١٩٩٧)؛ والملفات المقدمة من مكتب العمل الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، وفرع الإحصاء الاقتصادي بالشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة والمستمدة من قواعد بياناتها الخاصة. ونظرا لأن أحد الأهداف الرئيسية للتجميع هو تحديد الفجوات والمجالات التي تحتاج إلى زيادة الاهتمام من قبل النظم الإحصائية الوطنية والدولية، جرى عمدا استبعاد البيانات السلسة أو الموضوعة وفقا لنماذج أو البيانات والإسقاطات المقدرة الأخرى التي أعدتها المنظمات الدولية.

المرفق التاسع

أمثلة توضيحية تبين عدم الاتساق فيما بين المؤشرات الواردة في المنشورات الدولية

	المصدر ألف[أ]	ح
١٩٩٠		٦
١٩٩٢		٣
١٩٩١		٠
١٩٩٢		٥

Development Indicators)، ١٩٩٨.

Matters).

(ج) ح: حضري.

(د) ر: ريفي.

المرفق العاشر

وصف مبادرات البيانات الدولية

البرنامج	الوصف
الاستقصاء الديمغرافي والصحي	بدأ الاستقصاء الديمغرافي والصحي في عام ١٩٨٤ وهو ممول أساسا من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. ويرمي المشروع إلى مساعدة الوكالات الحكومية والخاصة في البلدان النامية على إجراء استقصاءات وطنية عن السكان وصحة الأم والطفل. والأهداف الرئيسية للبرنامج هي: (أ) تشجيع نشر بيانات الاستقصاء الديمغرافي والصحي على نطاق واسع واستعمالها في دوائر صانعي السياسات، (ب) توسيع قاعدة البيانات الدولية للسكان والصحة، (ج) النهوض بمنهاجية الاستقصاء، (د) تطوير المهارات والموارد اللازمة لإجراء استقصاء ديمغرافي وصحي جيد في البلدان المشتركة. وتجري الاستقصاءات بطريقة موحدة نسبيا[أ] وإجمالا، أجري ٨٠ استقصاء في ٥٣ بلدا ناميا من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية/منطقة البحر الكاريبي.
استقصاء لقياس مستويات المعيشة	صمم البنك الدولي في عام ١٩٨٠ الاستقصاء الهادف الى قياس مستويات المعيشة لاستكشاف سبل تحسين نوع بيانات الأسر المعيشية التي تجمعها المكاتب الاحصائية الحكومية في البلدان النامية ونوعية تلك البيانات. وتتمثل الأهداف في (أ) استحداث أساليب جديدة لرصد التقدم صوب رفع مستويات المعيشة، (ب) تحديد ما للسياسات الحكومية الجارية والمقترحة من أثر على الأسر المعيشية، (ج) تحسين الاتصالات بين الإحصائيين القائمين بالاستقصاء والمحللين وصانعي السياسات. ويرمي الاستقصاء الى إنتاج مقياس نقدي شامل يقيس سبل الرعاية وتوزيعها وجوانب أخرى، ويبين أنماط
	الحصول على الخدمات الاجتماعية واستعمالها. وفي عام ١٩٩٧، أجري الاستقصاء لقياس مستويات المعيشة في نحو ٢٤ بلدا. وباستثناء الاستقصائين الأوليين اللذين تولت لجنة البحوث في البنك الدولي تمويلهما، تنافست الاستقصاءات الأخرى على الأموال مع أنشطة مشاريع أخرى ممولة من البنك الدولي والوكالات الإنمائية الأخرى[ب].
استقصاء مجموعة المؤشرات المتعددة	جرى في عام ١٩٩٤ تصميم استقصاء مجموعة المؤشرات المتعددة بمعاونة من منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض. وقُدمت المفاهيم والأساليب والاستبيانات النموذجية كجزء من برنامج رصد التقدم صوب تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وجرى اقتراح الاستقصاء عندما تبين أن عددا كبيرا من المؤشرات لتقييم التقدم كان إما بدون بيانات أو أن البيانات كانت من عام ١٩٩٠ أو ما قبله[ج] واضطلع أكثر من ٦٠ بلدا في شتى أنحاء العالم بهذه الاستقصاءات في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

البرنامج	الوصف
برنامج القدرة الوطنية على إجراء استقصاءات الأسر المعيشية	تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف والبنك الدولي تمويل هذا البرنامج، بينما اضطلعت بتنفيذه الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. وبدأ البرنامج في عقد الثمانينات من القرن الحالي وانتهى في منتصف عقد التسعينات منه، وهو يرمي الى بناء قدرة البلدان على إجراء الاستقصاءات بصفة منتظمة. وساعد البرنامج بعض البلدان المشتركة فيه على إقامة البنية الأساسية لإجراء الاستقصاءات. وكثير من برامج الاستقصاء الوطنية التي أنشئت من خلال المشروع لا يزال يؤدي عمله.
النظام العام لنشر البيانات	يعتبر النظام العام لنشر البيانات (الذي تمت الموافقة عليه في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧) جزءا من برنامج أوسع اضطلع به صندوق النقد الدولي لتوجيه الأعضاء عند نشر بياناتهم
	الاقتصادية والمالية على الجمهور. وبالإضافة إلى النظام العام لنشر البيانات، الذي ينطبق على جميع أعضاء الصندوق، قام الصندوق أيضا بوضع معايير خاصة (المعايير الخاصة لنشر البيانات).
	وتتمثل أغراض النظام العام في (أ) تشجيع البلدان الأعضاء على تحسين نوعية البيانات؛ و (ب) توفير إطار عمل لتقييم احتياجات تحسين البيانات وتحديد الأولويات في هذا الصدد؛ و (ج) توجيه البلدان الأعضاء في مجال نشر إحصائيات اقتصادية ومالية واجتماعية - ديمغرافية شاملة، آنية وميسرة وموثوق بها. ويمكن للبلدان الأعضاء أن تنفذ النظام العام عن طريق (أ) الالتزام باستعماله كإطار عمل للتطوير الإحصائي؛ (ب) تعيين منسق قطري؛ (ج) إعداد بيانات فوقية تتألف من توصيفات لـ '١' الممارسات الجارية، '٢' خطط إدخال تحسينات على هذه الممارسات في الأجلين القصير والطويل. وسيتولى الصندوق نشر هذه البيانات الفوقية من خلال لوحة إعلانات إلكترونية على شبكة الانترنت[د].
برنامج المقارنات الدولية	هو برنامج لإنشاء مقارنات دولية منهجية قائمة على تعادل القوى الشرائية. وقد بدأ أنشطته في عام ١٩٦٨ بموظفي المشاريع في الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وفي جامعة بنسلفانيا. وعلى مر السنوات، اشترك عدد متزايد من البلدان في مختلف مراحل البرنامج (المرحلة الأولى، ١٩٧٠: عشرة بلدان؛ والمرحلة الخامسة، ١٩٨٥: ٦٤ بلدا) مع عمليات تفصيلية لجمع بيانات الأسعار. وبالنسبة للمرحلة الرابعة (١٩٨٠)، أعيد تنظيم البرنامج، ويمكن القول إن البلدان قد شاركت من خلال المناطق أو المجموعات القطرية. وقدمت مختلف الوكالات المتعددة الأطراف ووكالات التمويل الإقليمية الدعم المالي. وجرى استعراض البرنامج خلال دورة اللجنة الاحصائية لعام ١٩٩٩[هـ].

حواشي المرفق العاشر

(أ) Macro International Inc., An Analysis of Sample Design and Sampling Errors of the Demographic and Health Surveys, Demographic and Health Surveys Analytical Reports. No. 3, May 1997.

(ب) M. Grosh and P. Glewwe, A Guide to Living Standards Surveys and Their Data Sets, LSMS Working Paper No. 20 (World Bank, 1995); see also <www.worldbank.org\LSMS\guide\history.html>.

(ج) اليونيسيف، رصد التقدم على طريق تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل: كتيب عملي من أجل الدراسات الاستقصائية للمؤشرات المتعددة (١٩٩٥) (Monintoring Progress Towards the Goals of the World Summit for Children: A Practical Handbook for Multiple-Indicator Surveys (1995).

(د) انظر أيضا <http:\\dsbb.imf.org>.

(هـ) انظر تقرير الخبير الاستشاري بشأن تقييم برنامج المقارنات الدولية (E/CN.3/1999/8، المرفق)؛ انظر أيضا دليل برنامج المقارنات الدولية، دراسات في المناهج، (Handbook of the International Comparison Programme Studies in Methods) رقم ٦٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.92.XVII.12).